مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة – كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثانى– المجلد الثالث – مايو ٢٠١٩

أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح عبر الإنترنت – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

أ/ أحمد أبو زيد على محمد
المعيد بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إختبار أثر خصائص لجنة المراجعة والمتمثلة في (حجم لجنة المراجعة, اجتماعات لجنة المراجعة, خبرة لجنة المراجعة, استقلال لجنة المراجعة) علي جودة الافصاح عبر الانترنت. ولتحقيق هذا الهدف قد تم أختيار عينة من ١٠٠ شركة من الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية خلال عام ٢٠١٧. وقد توصلت الدراسة الي أن معامل الانحدار الخاص بخبرة لجنة المراجعة كان موجب ومعنوي، مما يوضح وجودة علاقة معنوية موجبة بين خبرة اعضاء لجنة المراجعة وجودة إفصاح الشركات عبر الانترنت, وهو ما يشير الى قبول الفرض الفرعي الخاص بخبرة لجنة المراجعة، وذلك عند مستوى المعنوية المقبول وقدره ٥%.

Abstract

This study aims to investigate the impact of the audit committee's characteristics (size of the audit committee, audit committee meetings, audit committee experience, independence of the audit committee) on Internet disclosure Quality. The study sample included 100 companies listed in Egyptian Exchange during 2017. The study found that the regression coefficient of the Audit Committee's experience was positive and significant, indicating a significant positive relationship between the experience of the audit committee members and Internet disclosure Quality, which indicates acceptance of the sub-hypothesis of the Audit Committee's experience, at 5% significance level.

١ – مقدمة البحث

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الازمات المالية والتغيرات الاقتصادية المتلاحقة في الآونة الأخيرة؛ وقد نتج عن تلك الازمات والتغيرات العديد من القضايا والمشكلات. ومن بين تلك القضايا انهيار العديد من الشركات الكبرى، منها على سبيل المثال شركةEnron وشركة Adelphia وشركة WorldCom وهو الامر الذي أدي الي التأثير على مصداقية المعلومات المنشورة في التقارير المالية للشركات. وقد أدت تلك العوامل الي التأثير بصورة سلبية على الوظيفة الاساسية للمحاسبة والمتمثلة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من خلال التقارير المالية وذلك لمساعدة اصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات.

لذلك فقد طالب العديد من مستخدمي القوائم المالية والباحثين بالتوسع في الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، والتي تمكنهم من تقييم اداء الشركات بصورة أكثر دقة وترشيد عملية اتخاذ القرارات. كما طالبوا بتوفير قدر أكبر من الشفافية فيما يتعلق بنشر المعلومات المحاسبية, وهو الامر الذي يبرز الدور المحتمل للإنترنت كوسيلة جديدة لتوصيل المعلومات لكافة المستخدمين وذلك لمقابلة الطلب المتزايد لأصحاب المصالح في حجم وسرعة توصيل المعلومات في الوقت المناسب، وبطرق أفضل وأكثر فعالية (Aly, Simon et al. 2010). كما ان الانترنت يعتبر أداة فريدة لنشر التقارير المالية، حيث يساعد على الوصول الي قدر أكبر من المستخدمين، مع وجود العديد من انماط عرض التقارير المالية عبر الانترنت، بالإضافة الي امكانية الاتصال بشكل فوري وغير مكلف لمستخدمي المعلومات.

ويمثل الافصاح عبر الانترنت أحد الاساليب الحديثة للإفصاح المحاسبي، والذي يعتمد على امكانية الاستفادة من وسائل التقنية الحديثة في توصيل المعلومات لمستخدميها. فالتقارير المالية عبر شبكة الانترنت تسمح للشركات بتلبية متطلبات المهتمين بالشركة من المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات بصورة فورية (Janvrin and No 2012). في حين أشارت دراسة (Laswad, Fisher et al. 2005) إلى أن الإفصاح عبر الانترنت يعتبر أداة مكملة للوسائل التقليدية المستخدمة في الإفصاح، كما يعمل على تقليل وقت وصول المعلومات للمستفيدين وتخفيض تكلفة الطباعة للتقارير المالية، بالإضافة إلى توفير

المعلومات بشكل ملائم للمستفيدين من خلال التحديث المستمر لمحتويات المواقع الإلكترونية للشركات.

ويري(الرشيدي ,٢٠٠٩) ان الانترنت يحقق مساهمة فعالة في وضوح المعلومات المنشورة واتاحتها للمستخدمين بصورة عادلة, بالإضافة إلى التمييز الخاص بالإنترنت في جانب التوقيت, ولذلك يساعد الانترنت بدور حيوي في تحقيق شفافية الإفصاح المحاسبي من تلك الزوايا, وهو ما لا يتوافر امكانية تحقيقه بالاعتماد على اي اداة اخرى. اما فيما يتعلق بشفافية المحتوى المعلوماتي للإفصاح المحاسبي, فإن دور الانترنت في هذا الصدد يتوقف على قناعة الوحدات الاقتصادية بممارسة الشفافية، فإذا ما توافرت هذه القناعة تجد الانترنت اداة تساعدها في ذلك. ويظل الاعتماد على الانترنت يواجه قصورا في الوقت الحالي من ناحية الثقة والمصداقية في المعلومات والحقائق المنشورة حتى في ظل رغبة الوحدات الاقتصادية في ممارسة الشفافية للإفصاح المحاسبي. وإذا كانت شفافية الإفصاح المحاسبي تمثل احد آليات ومبادئ حوكمة الشركات وحجر الزاوية لتحقق حوكمة جيدة.

وبالتالي، تم تطوير مفهوم حوكمة الشركات لتعزيز الثقة في عملية اعداد التقارير المالية من خلال ضمان توافر الافصاح والشفافية لكافة الجوانب الخاصة بالشركات والمؤثرة على حقوق اصحاب المصالح وذلك بالقدر الملائم وفي التوقيت المناسب، وللحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المستخدمين.

وتوفر نظرية الوكالة إطاراً يربط سلوك الإفصاح مع حوكمة الشركات. حيث تقترح نظرية الوكالة أن تكاليف الوكالة تنشأ عن تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين. وبالتالي سيتم تقاسم المنافع الاقتصادية لأي تخفيض في تكاليف الوكالة من قبل المساهمين والمديرين. ونتيجة لذلك ، غالباً ما يقوم المديرون بإجراءات مختلفة طواعية ، بما في ذلك الإفصاح والخضوع للمراقبة والمتابعة. وتشارك آليات حوكمة الشركات في متابعة وتحديد سياسة الإفصاح الشامل للمعلومات الخاصة بالشركة. وقد يكون دور آليات الحوكمة في تحديد سياسة الإفصاح إما مكملاً أو بديلاً. حيث يكون دورها مكملا عندما يعزز اعتماد آليات الحوكمة الرقابة الداخلية للشركة ويخفض من قدرة المديرين حجب المعلومات عن منافعهم الخاصة ، مما يؤدي إلى تحسين شمولية الإفصاح وجودة البيانات المالية. من ناحية أخرى ، يكون دورها بديلا عندما تقلل آليات الإدارة من عدم تماثل المعلومات والسلوك

الانتهازي في الشركة ، مما يؤدي إلى انخفاض الحاجة إلى مزيد من المتابعة والافصاح. وبالتالي فان شفافية الإفصاح توفر المزيد من المعلومات فيما يتعلق بأنشطة الشركة. حيث ترتبط شفافية الإفصاح المالي للشركة بطريقتها في نشر المعلومات. فالابتكارات في تكنولوجيا المعلومات تمكن الشركات من تحسين شفافية الإفصاح من خلال استحداث طرق بديلة لنشر المعلومات، مثل التقارير المالية عبر الإنترنت. حيث توفر شبكة الإنترنت الفرصة للإدارة للوصول إلى جميع المستثمرين وتوفير تحديثات يومية للمعلومات الهامة. وبالتالي يمكن للشركة تحسين شفافية الافصاح من خلال استخدام الافصاح عبر الانترنت (Kelton and Yang 2008).

وقد دفعت الازمات المالية العالمية والشكوك التي تمت اثارتها حول شفافية التقارير المالية الي تطوير الارشادات والقواعد الخاصة بحوكمة الشركات والتي ينبغي أن تلتزم بها الشركات. وفي مصر قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار الدليل المصري لحوكمة والذي تم اعداده من قبل مركز المديرين المصري بالهيئة في عام ٢٠٠٥. وقد تم تطوير ذلك الدليل مرتين الاولي في عام ٢٠١١ والثانية في عام ٢٠١٦.

ووفقا للإصدار الثالث من الدليل المصري لحوكمة الشركات لعام ٢٠١٦ تعرف حوكمة الشركات بانها مجموعة من الاسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الادارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية اخري، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الاطراف. وتتمثل الاليات الرئيسية للحوكمة وفقا لهذا الدليل في الجمعية العامة للمساهمين، ومجلس الادارة، ولجان مجلس الادارة (ومن اهمها لجنة المراجعة)، والبيئة الرقابية (ومن اهمها نظام الرقابة الداخلية، وادارة المراجعة الداخلية).

وتتضح أهمية انشاء الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الاوراق المالية لمواقع الكترونية لها للإفصاح من خلالها عن المعلومات المالية وغير المالية من خلال ما يتضمنه الدليل المصري لحوكمة الشركات لعام ٢٠١٦ بانه "على كل شركة ان تعد جدولا بكل القواعد الواردة في هذا الدليل وما تلتزم به منها وما لا تلتزم به ومبررات عدم الالتزام وكذلك خطتها المستقبلية للتطبيق. وتفصح عن هذا التقرير على موقعها الالكتروني وفي التقرير السنوي المعد لمساهميها"

ويتضح مما سبق انه من المحتمل ان تلعب أليات الحوكمة دورا مؤثرا وحيويا في ممارسات الشركات عن الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية عبر الانترنت، لذلك فان هذه الدراسة يقوم باختبار هذه العلاقة بصورة تطبيقية في البيئة المصرية.

وتركز الدراسة على الخصائص المختلفة للجنة المراجعة كآلية رئيسية لحوكمة الشركات. وذلك نظرا لأهميتها في التأثير على ممارسات التقرير المالي بصفة عامة، والتقرير المالي عبر الانترنت بصفة خاصة.

٢- مشكلة البحث

أدت التطورات في تقنية المعلومات وشبكات الاتصال والانتشار السريع للإنترنت الي تقديم اشكالا جديدة للإفصاح الاختياري للشركات، والذي يمكن الشركات من نشر المعلومات للمستخدمين وفقا لأسس زمنية ملائمة واتاحة الفرصة للإفصاح عن انواع بديلة من المعلومات غير المطلوبة من الجهات الرقابية والإشرافية، بالإضافة الي استخدام انماط متعددة لعرض هذه المعلومات وبالتالي تحسين الشفافية والافصاح (Abdel Salam et al., 2007). وبالتالي فان استخدام الانترنت كوسيلة لنشر التقارير المالية تؤدي الي تخفيض الوقت والتكلفة بالإضافة الي انه يلعب دورا هاما في الحد من مشكله الوكالة، وكذلك التخفيف من حدة عدم تماثل المعلومات.

وقد قامت العديد من الدراسات بالتركيز على محددات جوده التقرير المالي عبر الانترنت والمتعلقة بخصائص الشركات –مثل حجم الشركة، والسيولة، والربحية، والرفع المالي، ونوع الصناعة –الا ان هناك ندرة في الدراسات وبصفة خاصة في البيئة المصرية التي تناولت أثر اليات الحوكمة على الافصاح عبر الانترنت.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في صوره التساؤلات التالية:

- ما المقصود بجودة الإفصاح عبر الانترنت؟
- ما هو محتوي الافصاح عبر الانترنت؟
- ما هو شكل واتجاه العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة كأحد آليات الحوكمة وجودة الافصاح عبر الانترنت؟

٣- هدف البحث

تهدف هذه الدراسة – بصورة رئيسية – الي التعرف علي أثر الخصائص المختلفة للجنة المراجعة كأحد اليات حوكمة الشركات علي الافصاح عبر الانترنت. ويشتق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الاهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

- استخدام مؤشر لقياس جوده الافصاح المالي وغير المالي للشركات عبر الانترنت بما يناسب البيئة المصرية.
- اختبار اثر خصائص لجنة المراجعة كأحد اهم اليات حوكمة الشركات على مؤشر جودة الافصاح عبر الانترنت.

٤- أهمية البحث

تتبع اهمية هذه الدراسة من كل من الناحية العلمية والعملية. فيما يتعلق **بالناحية العلمية**، تحاول الدراسة تضييق الفجوة الموجودة في الدراسات المحاسبية الخاصة بجودة الافصاح عبر الانترنت، وذلك من خلال التعرف على أحد العوامل الهامة المؤثرة عليها والمتمثلة في أليات حوكمة الشركات.

اما فيما يتعلق **بالناحية العملية**، تساعد الدراسة الجهات التنظيمية في مصر على التعرف علي مدي فعالية الاليات المختلفة لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على مدي تأثيرها علي جودة الافصاح عبر الانترنت. كما أنها تتيح الفرصة لأصحاب المصالح في ضرورة التأكد من التطبيق الفعال للآليات المختلفة لحوكمة الشركات نظرا للمنافع العديدة المترتبة عليها.

٥- منهجية وحدود البحث

تعتمد الدراسة في شقها النظري على المنهجية التحليلية. اذ سيتم استعراض وتقييم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعات الدراسة المتمثلة في التقرير المالي عبر الانترنت وحوكمة الشركات، وذلك بهدف اشتقاق فروض الدارسة.

اما في شقها العملي فتعتمد الدراسة على المنهجية التطبيقية حيث سيتم اجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المصرية المسجلة بسوق الاوراق المالية. اذ يتمثل المتغير

المستقل في الخصائص المختلفة للجنة المراجعة، بينما يتمثل المتغير التابع في الافصاح عبر الانترنت، بالإضافة الي انه سوف يتم استخدام عدد من المتغيرات الرقابية.

وتركز الدراسة على خصائص لجنة المراجعة كآلية رئيسية لحوكمة الشركات. وذلك نظرا لأهميتها في التأثير على ممارسات التقرير المالي عبر الانترنت. وبالتالي يخرج عن نطاق هذه الدراسة الاليات الأخرى لحوكمة الشركات.

٦- خطة البحث

انطلاقا من مشكلة البحث ولتحقيق اهدافه وفي ضوء حدوده . فسوف يستكمل البحث علي النحو التالي:

٦/١- حوكمة الشركات وفقا لأحدث ادلة الحوكمة المصرية.

٦/٢- جودة الافصاح عبر الانترنت : المفهوم والمزايا.

٦/٣- تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عبر الانترنت واشتقاق فروض البحث.

٦/٤- منهجية الدراسة.

٦/٥- توصيات البحث.

٦/٦- مجالات البحث المقترحة.

٦/١- حوكمة الشركات وفقا لأحدث أدلة الحوكمة المصرية

اصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة التي حازت علي اهتمام الكتاب والباحثين في المجالات المختلفة المحاسبية والاقتصادية والادارية والقانونية وغيرها , والتي تفرض نفسها علي جدول اعمال المؤسسات والمنظمات الدولية والحكومات , واصبحت حقلا حصبا للبحث والدراسة للاستفادة من مزاياها و ايجابياتها المتعددة. وقد ظهر الاهتمام بحوكمة الشركات نتيجة حدوث سلسة من حالات الافلاس والانهيار للعديد من الشركات الكبرى خلال العقود القليلة الماضية ومازالت تقع حتي الان , والتي دفعت الدول الي الاهتمام بالحوكمة باعتبارها احدث توجه عالمي لإحكام الرقابة علي ادارة الشركات لمنعها من اساءة استعمال سلطاتها ,وحثها علي حماية حقوق المساهمين وغيرهم من اصحاب المصالح , وتحسين ادائها وممارساتها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير المالية وغير المالية الصادرة عنها(**Jagolinzer et al. 2011**).

ومن الناحية المحاسبية زاد الاهتمام بحوكمة الشركات في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي القوائم المالية. اذ تلعب حوكمة الشركات دورا حيويا بالنسبة لعملية التقرير المالي خاصة في ظل الاخفاقات المحاسبية الاخيرة من قبل العديد من الشركات الكبرى. ويمثل مبدأ الافصاح والشفافية احد المبادئ الاساسية للحوكمة والتي اصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي ينص علي ضرورة ان يكفل اطار حوكمة الشركات تحقيق الافصاح الكافي وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة ومن بينها الموقف المالي, الاداء, الملكية, الافصاح عن هيكل المساهمين, والافصاح المتعلق بأعضاء مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين, مع الافصاح عن هذه المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين واصحاب المصالح وفي الوقت المناسب (الحناوي٢٠١٥).

وفي نفس السياق, اكدت دراسة (**Tao et al. 2013**) انه اذا كانت حوكمة الشركات تسعي الي حماية حقوق ومصالح اصحاب المصالح بالشركة, فان النظام المحاسبي يوفر المعلومات المحاسبية التي تمكن اصحاب المصالح من مراقبة تصرفات ادارة الشركة وتقييم ادائها وقراراتها وما اذا كانت تعظم مصلحة الاطراف اصحاب المصلحة بالشركة.

وقد شهدت الفترة الاخيرة تطور ملحوظ في مجال ارساء قواعد حوكمة الشركات في مصر. فقد تم اصدار مجموعة من الاجراءات التي ادت الي تحسين تطبيق قواعد حوكمة الشركات. حيث يقوم مركز المديرين المصري، بإصدار الأدلة الاسترشادية لتطبيقات حوكمة الشركات طبقًا لأفضل الممارسات الدولية وبما يتماشى مع كافة القوانين المنظمة لعمل الشركات داخل جمهورية مصر العربية.

فقد أصدر المركز في **اكتوبر ٢٠٠٥** أول دليل لحوكمة الشركات يتناول بصفة أساسية الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة لمساعدتها على الالتزام بمتطلبات الحوكمة والإفصاح، ثم في **يوليو ٢٠٠٦** أصدر المركز دليل حوكمة شركات قطاع الأعمال العام، نظرًا لما لهذا القطاع العريض من أهمية كبرى في الاقتصاد القومي المصري، وفي **مارس ٢٠١١** قام المركز بتحديث دليل حوكمة الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة بما يتماشى مع معدلات تطبيق الحوكمة في ذلك الوقت حرصًا منه على مواكبة أفضل ممارسات الحوكمة على المستويين الدولي والإقليمي فيما يخص دور مجالس الإدارة.

واخيرا، وفي **اغسطس ٢٠١٦** عمل مركز المديرين المصري على تطوير وتحديث الأدلة السابقة ودمجها جميعًا في دليل واحد تحت عنوان "الدليل المصري لحوكمة الشركات– الاصدار الثالث" والذي يستهدف تقديم الإرشاد بأفضل ما هو معمول به في مجالات الحوكمة وتطبيقات الشفافية والإدارة الرشيدة بما يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة التي تطبقه. وعليه سوف يتم تناول حوكمة الشركات من خلال التعرض للنقاط التالية :

١/١/٦– مفهوم حوكمة الشركات

رغم الاهتمام الكبير الذي حظيت به حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة، فإنه لا يوجد تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم حوكمة الشركات. ويرجع ذلك لتداخل مفهوم حوكمة الشركات في العديد من المجالات التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات.

فمن وجهة نظر (Solomon et al. 2000) يري أن حوكمة الشركات تهدف إلى تحقيق الشفافية والمساءلة، حيث يحدد هيكل حوكمة الشركات كيفية توزيع الواجبات والمسئوليات لمجلس الإدارة، المديرين، المساهمين، وغيرهم من أصحاب المصالح، بالإضافة إلى تحديد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات داخل الشركة.

بينما (Rezaee 2004) يري ان حوكمة الشركات تتضمن مجموعة من القواعد التي بموجبها يتم إدارة الشركة والرقابة عليها وفقا لهيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف المختلفة، مثل المساهمين ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. كما توضح حوكمة الشركات علاقة القوة المتبادلة بين الإدارة والمساهمين من خلال توفير هيكل لكل من الأهداف والسياسات والإجراءات لضمان تحقيق هذه الأهداف ورقابة الأداء. وفي ظل حوكمة الشركات الفعالة فإن الإدارة التنفيذية تكون مسئولة أمام مجلس الإدارة، والذي بدوره يكون مسئولاً أمام المساهمين بهدف خلق قيمة للمساهمين. ويرى (Rezaee 2004) أن هيكل حوكمة الشركات يتكون من سبع وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الإشراف Oversight (مجلس الإدارة ولجنة المراجعة)، والوظائف الإدارية Managerial (الإدارة)، ووظيفة المراجعة Audit (المراجعة الداخلية)، ووظيفة التصديق Assurance (المراجعة الخارجية)، ووظيفة الالتزام Compliance (بورصة الأوراق المالية، واضعو المعايير، والمنظمون)، ووظيفة الرقابة Monitoring (المستثمرون، الدائنون، المحللون الماليون، وأصحاب المصالح الأخرى)، ووظيفة تقديم النصح Advisory (المستشارون الماليون).

ووفقا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) يتكون الإطار العام لحوكمة الشركات من مجموعة من الركائز الأساسية والتي تشمل حماية حقوق المساهمين، والمساواة بين المساهمين، وحماية أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية، ومسئوليات مجلس الإدارة. بينما يرى(Mardjono 2005) أن حوكمة الشركات تعتمد على ركائز أساسية تتمثل في المساءلة Accountability، والأمانة Integrity، والكفاءة Efficiency، والشفافية Transparency, وتري(الصاوي,٢٠١٠) أن مفهوم حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن القواعد والإجراءات والممارسات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات داخل المنشأة، بالإضافة إلي أنها نظام للرقابة والمساءلة وتحقيق الإفصاح والشفافية وذلك لخدمة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى. ومن وجهة نظر (Mohsen Moradi 2013) ان حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة من السياسات والاجراءات التي تطبقها الشركة لمراقبة وحماية مصالح جميع الاطراف الداخلية والخارجية التي تتعامل معها. ويري(Parlakkaya et al. 2015) ان حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة من المبادئ التوجيهية لكيفية ادارة الشركة ورقابتها بغرض تحقيق اهدافها وغاياتها والاضافة لقيمتها, وتوفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها.

ووفقا لقواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر, فان حوكمة الشركات بصورة عامة هي مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف (الدليل المصري لحوكمة الشركات, ٢٠١٦).

ويتضح من تناول المفاهيم المختلفة لحوكمة الشركات ما يلي :

- تقوم حوكمة الشركات علي افتراضات نظرية الوكالة ,بوجود مجموعة من العلاقات التعاقدية بين ادارة الشركة (الوكيل), والاطراف ذات المصلحة بالشركة(الاصيل), ووجود تعارض بينهما ولذلك تعمل حوكمة الشركات علي تحقيق التوازن بين جميع الاطراف.
- الحوكمة مفهوم متعدد الابعاد, حيث تهتم بالنواحي المحاسبية والادارية المرتبطة بالشركة, فهي هيكل متكامل من اجل تحقيق الرقابة الفعالة علي عمليات الشركة.

- الحوكمة هي مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم عمل الشركات وتستخدم في ادارتها, وتحقيق الرقابة والتوازن وحماية مصالح جميع الاطراف المهتمة بالشركة, وتحقيق الإفصاح والشفافية وذلك لخدمة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

٢/١/٦- مزايا تطبيق حوكمة الشركات

وفقا للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في اغسطس ٢٠١٦, فعلى الشركات المصرية أن تسعى إلى تطبيق قواعد الحوكمة والالتزام بها ليس امتثالا للقوانين والتعليمات الرقابية فحسب، ولكن أيضًا لما تحققه الحوكمة من منافع عديدة فضلا عن تطوير مناخ الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي بشكل عام. وتتسم حوكمة الشركات بالقابلية للتطبيق، ومزاياها عديدة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- حماية الحقوق بشكل مطلق، مثل حماية حقوق المساهمين أو ملاك الشركة، وحقوق العاملين بها، وأيضًا حقوق المتعاملين مع الشركة مثل العملاء والدائنين والموردين وأجهزة الدولة، حتى تمتد لحماية المجتمع ككل والبيئة التي تعمل فيها الشركة.
- تحقيق أفضل معدلات استدامة ممكنة للشركات.
- تحسين كفاءة التشغيل ودعم الرقابة على الأداء.
- توفير التمويل وتخفيض تكلفة رأس المال.
- الحد من تأثير المخاطر والأزمات.
- العمل على تجنب تعارض المصالح عند تعاملات الداخليين والأطراف ذوي العلاقة.
- مساعدة الشركات العائلية للتحول للشكل المؤسسي.

ومن خلال تطبيق الحوكمة، فإن شركات المساهمة المغلقة سيصبح من السهل عليها قيد أوراقها المالية بالبورصة، الأمر الذي يستوجب انتباه مساهميها وإداراتها إلى ضرورة متابعة تطبيق الحوكمة تمهيدًا واستعدادًا للقيد في سوق الأوراق المالية .فالتأهيل السليم للطرح العام أو القيد في البورصة يأتي عن طريق تطبيق مبادئ الحوكمة مقدمًا بشكل سليم. وحوكمة الشركات ثقافة لابد وأن تنبع من الشركة ذاتها، ويجب اتخاذها كرؤية وإستراتيجية طويلة المدى يتم تطبيقها بشكل مستدام وليس فقط في الأجل القصير, وعلى ذلك فإن الدور المنتظر من كافة القائمين على إدارة الشركات والمؤسسات المالية والجمعيات المهنية وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين الأفراد والمؤسسات فضلا عن الجهات الرقابية

والتشريعية هو نشر ثقافة حوكمة الشركات والترويج لها ووضع هذه القواعد موضع التطبيق واعتبار تطبيق الشركات للحوكمة أحد علامات نجاحها وتميزها.

وتتبع أهمية حوكمة الشركات من دورها في تحقيق كل من التنمية الاقتصادية، والحماية القانونية على مستوى الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية. فمن **الناحية الاقتصادية**، تتزايد أهمية إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات لعدة أسباب منها توفير قدر ملائم من الثقة لدى المستثمرين مع حصولهم على العائد المناسب على استثماراتهم، بالإضافة إلى توفير الحماية لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركات. ومن ناحية أخرى، تؤدي الحوكمة إلي زيادة القدرة التنافسية للشركات، ورفع مستويات أدائها مما ينعكس علي دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتشجيع رأس المال المحلي. ومن **الناحية القانونية**، تتبع أهمية حوكمة الشركات من دورها في توفير أطر وآليات للوفاء بحقوق الأطراف المتعددة بالشركة، ويلاحظ تداخل قواعد حوكمة الشركات مع قانون الشركات، وقواعد بورصة الأوراق المالية وغيرها (الصاوي٢٠١٠).

وتتمثل اليات حوكمة الشركات في الجمعية العامة للمساهمين , مجلس الإدارة, لجان مجلس الإدارة, البيئة الرقابية. وتمثل لجنة المراجعة أحد أهم آليات حوكمة الشركات, لما لها من دور رئيسي في دراسة القوائم المالية والسياسات المالية المستخدمة داخل الشركة, وهذا ما اوضحه الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في اغسطس ٢٠١٦.

٣/١/٦- لجنة المراجعة

يتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين أو من خارج الشركة على أن يكون من بينهم عضوًا واحدًا على الأقل ممن لديهم معرفة ودراية بالأمور المالية والمحاسبية. وتتولى لجنة المراجعة المهام التالية على الأقل:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.

- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراقب حسابات أو أكثر للشركة وكذلك مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أتعابهم من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة.
- الاطلاع على خطة المراجعة لمراقب الحسابات والإدلاء بملاحظاتها عليها.
- التوصية بالموافقة على قيام مراقب الحسابات بعمليات إضافية غير مراجعة الحسابات، والتوصية بالموافقة على ما يتقاضاه عن تلك العمليات بما يتناسب مع أتعابه السنوية.
- مناقشة واعتماد الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها والتأكد من شموليتها لجميع إدارات وأنشطة الشركة.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها.
- دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية.
- دراسة وتقييم نظم تأمين والمعلومات والبيانات وكيفية حمايتها من أي اختراقات داخلية أو خارجية.
- دراسة الملاحظات أو المخالفات الواردة من الجهات الرقابية ومتابعة ما تم بشأنها.
- دعوة مراقب حسابات الشركة أو رئيس إدارة المراجعة الداخلية أو من تراه من داخل أو خارج الشركة لحضور اجتماعاتها كلما دعت الحاجة.
- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.

٢/٦- جودة الافصاح عبر الانترنت: المفهوم والمزايا

نظرا للتطورات الهائلة التي احدثتها تكنولوجيا المعلومات، فقد سعت معظم الشركات الي الاستفادة من هذه التطورات وذلك من خلال انشاء مواقع الكترونية لها والقيام بالإفصاح عن معلوماتها ونشر تقاريرها المالية عبر الانترنت, ويعتبر الافصاح عبر الانترنت (الافصاح الالكتروني) أحد أساليب الافصاح الاختياري, وقد زادت اهميته مع الانتشار الواسع لاستخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت), ورغبة الشركات في الحصول علي المزايا المترتبة عليه, ومواكبة التطورات التكنولوجية, وعلي الرغم من ذلك توجد عدة مخاطر او عيوب قد تحد من هذه المزايا. وعلي الرغم من زيادة الاهتمام بالإفصاح عبر الانترنت الا انه لا يمكن استبداله بالكامل محل الافصاح الورقي, والاتجاه الحالي هو التكامل بين الافصاح الورقي والافصاح

عبر الانترنت (أحمد ٢٠١٧), وسوف يتم تناول الافصاح عبر الانترنت من خلال النقاط التالية:

١/٢/٦- مفهوم الافصاح عبر الانترنت

اوضحت دراسة (الرشيدي ٢٠٠٩) ان الافصاح الالكتروني هو امكانية استخدام اداة حديثة لعرض المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية، بخلاف ادوات الإفصاح التقليدي المعروفة، ذلك تمشيًا مع التطور التكنولوجي والانتشار الواسع لاستخدام الشبكة الدولية للمعلومات، ومن ثم محاولة من الاستفادة من هذه التطورات. في حين يري (Elsayed 2010) ان الافصاح الالكتروني يعتبر أداة للإفصاح تهدف إلى النشر اختياريا عن أنواع مختلفة من المعلومات المالية وغير المالية على موقع الشركة علي الانترنت. ويتفق معه (ابراهيم ٢٠١١) في ان الافصاح عبر الانترنت هو نشر لمعلومات مالية وغير مالية عبر الموقع الالكتروني للوحدة الاقتصادية بما يساعد متصفحي الموقع الالكتروني في الحصول علي معلومات تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

وتوضح دراسة (عزام ٢٠١٧) ان الافصاح الالكتروني هو عبارة عن قيام الشركات بنشر معلوماتها المالية وغير المالية من خلال انشاء موقع او مواقع الكترونية خاصة بها, واستخدام الادوات والوسائل التكنولوجية الحديثة, بغرض تحسين سرعة وصول المعلومات لكافة المتعاملين معها, والاستفادة من الانتشار الواسع لتلك المعلومات عبر مواقعها الالكترونية.

ومما سبق, يري الباحث وجود اتفاق بين الباحثين علي مضمون مفهوم الافصاح عبر الانترنت وان اختلفت في صيغة التعريف. وبالتالي يمكن القول بان الافصاح عبر الانترنت يعد احد اساليب **الافصاح الاختياري**, وذلك من خلال انشاء الشركات مواقع الكترونية لها, وتقوم بنشر معلوماتها عبر مواقعها الالكترونية مما يساعد علي توفير معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب, ويشتمل الافصاح الالكتروني علي نشر معلومات مالية وغير مالية.

٢/٢/٦- جودة الافصاح عبر الانترنت

صنف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB 2000) جودة الافصاح عبر الانترنت الي مجموعتين رئيسيتين هما: طريقة العرض Presentation, والمحتوي Content. وبالنسبة لطريقة العرض تشير الي استخدام الوسائط المتعددة, والاتصال التفاعلي في

توصيل المعلومات للمستخدمين من خلال تقنيات الانترنت والتي لا تتوفر في الافصاح التقليدي (الورقي), مما يؤدي الي تحسين الشفافية والافصاح, بالإضافة الي تحسين التواصل الفعال مع المستخدمين. بينما يشير المحتوي الي المعلومات التي يتم الافصاح عنها عبر الموقع الالكتروني للشركة مثل التقارير السنوية, التقارير الفترية, والتقارير المتعلقة بالحوكمة والمسئولية البيئية والاجتماعية.

وتشير دراسة (Lymer 1999) واتفقت معها دراسة (Hanafi et al. 2009) الي ان جودة الموقع الالكتروني مؤشر لجودة المعلومات وجودة الإفصاح الإلكتروني, حيث يمكن اعتبار الموقع الالكتروني عالي الجودة إذا تمكن هذا الموقع من الوفاء بجميع المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمين في أربعة جوانب رئيسية. الجانب الأول هو الاتساع (عرض الموقع)، والذي يشير الي مدى كمية وشمولية المعلومات المعروضة في وقت معين والتي تلبي كافة احتياجات المستخدمين. والجانب الثاني هو العمق والذي يعكس الجودة، حيث يشير الى عدد الفترات أو المعلومات التاريخية المتوفرة على مواقع الشركات. الجانب الثالث التكرار، والذي يشير إلى عدد المرات التي يتم فيها إصدار المعلومات في فترة زمنية معينة على الموقع الالكتروني. وترجع اهمية هذا الجانب الي تفضيل بعض المستخدمين الحصول على تقارير شهرية أو ربع سنوية بدلاً من التقارير السنوية. الجانب الرابع والأخير هو الوقتية، والذي يشير إلى كيفية تحديث المعلومات في الوقت المناسب. وهناك عامل آخر يجب أخذه بعين الاعتبار عند تطوير مؤشر جودة الافصاح عبر الانترنت وهو هيكل المؤشر نفسه (Hanafi et al. 2009). حيث تم تقسيم هيكل المؤشر إلى مكونين رئيسيين: تصميم الموقع الالكتروني ومحتوى الموقع الالكتروني. فالخصائص التي يتم قياسها تحت تصميم الموقع الالكتروني هي سهولة الاستخدام وإمكانية الوصول والتنقل والتوقيت. وفيما يتعلق بمحتوى الموقع الالكتروني فانه يتم تقسيم البيانات إلى بيانات مالية وغير مالية، وهو ما يمكن عرضه في الشكل التالي:

هيكل مؤشر جودة الافصاح عبر الانترنت

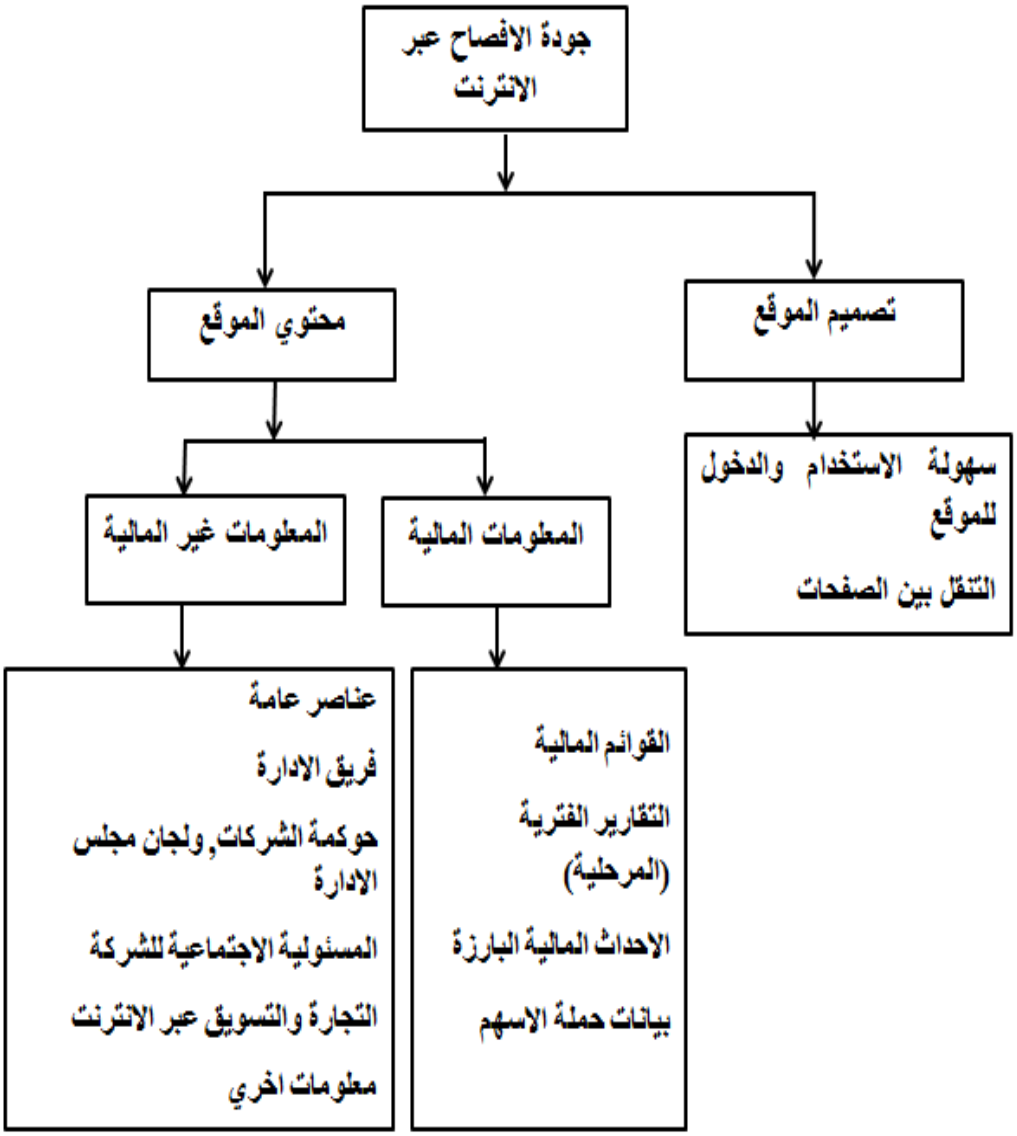

المصدر (Hanafi et al. 2009)

٣/٢/٦- مزايا وعيوب الافصاح عبر الانترنت

تناول العديد من الدراسات مزايا وعيوب افصاح الشركات عن معلوماتها المالية وغير المالية عبر الانترنت, حيث اوضحت دراسة (Jackson and Quotes 2002) المزايا والعيوب الرئيسية لاستخدام الانترنت في الجدول التالي:

جوانب التأثير	المزايا	العيوب
الوضوح وسهولة الوصول	يمكن الوصول للتقارير المنشورة علي الإنترنت بسهولة من خلال الاتصال بالإنترنت في أي وقت وفي أي مكان. كما يمكن زيادة امكانية الوصول من خلال الروابط التفاعلية hyperlinks	بدون الترويج الفعال، يمكن أن تكون المواقع عبر الانترنت غير مرئية لبعض اصحاب المصالح. بالإضافة الي ذلك ان خدمة الإنترنت قد تكون غير متاحة لبعض أصحاب المصالح، مثل الموظفين، وبالتالي ليس من السهل لهذه الاطراف الوصول الي التقارير المنشور ة علي الانترنت.
توقيت البيانات	يستغرق نشر البيانات والتقارير علي الموقع الالكتروني للشركة وقتًا أقل بكثير مما يتطلبه الأمر لنشر التقارير التقليدية المطبوعة. بالإضافة الي ان البيانات التي يتم الافصاح عنها هي أكثر حداثة، وبالتالي يمكن إضافة معلومات جديدة إلى الموقع الالكتروني للشركة بمجرد توفرها.	قد لا يقتنع المستخدمون بأن صفحات الانترنت والبيانات محدثه حتي تاريخه مما يقلل من مصداقيتها, مثل عدم وجود ختم التاريخ للتقارير المحدثة.
سهولة الاستخدام	تؤدى الروابط التفاعلية عبر الموقع الالكتروني للشركة الي سهولة الاستخدام من خلال لي امكانية استخدام التقنيات الحديثة للموقع الالكتروني.	قد تستغرق التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت وقتا للتحميل, وايضا قد يتحمل مستخدمي المواقع الالكترونية تكاليف طباعة مرتفعة.
الجوانب الاضافية للتقارير	يمكن للشركة من خلال موقعها الالكتروني ان تقدم للمستخدمين تقارير تلبي احتياجاتهم من حيث الشكل والمضمون وما يحمله من معلومات اضافية.	بالنسبة لبعض المستخدمين فان التقارير المالية عبر الانترنت اقل مصداقية من التقارير التقليدية المطبوعة. ولذلك يكون المستخدمين اكثر ميلا للتقارير المطبوعة ثم التصفح عبر الموقع الالكتروني للشركة عبر الانترنت.
الآثار البيئية للنشر	استخدام الشركة للنشر الإلكتروني عبر الانترنت يؤدي الي انخفاض استهلاك الطاقة والورق والحبر اي انخفاض التكاليف المصاحبة للنشر الالكتروني. بالإضافة الي تجنب الهدر جراء طباعة نسخ زائدة من التقارير الورقية المطبوعة.	بالنسبة للطباعة فان الشركة قادرة علي ادارة اثار عمليات الطباعة , ولكنها لا تمتلك السيطرة علي اثار العمليات التي يقوم بها المستخدمين للنسخ الالكترونية.
كمية البيانات	يمكن للشركة من خلال موقعها الإلكتروني الافصاح عن كميات كبيرة من المعلومات	التنقل من صفحة الي صفحة عبر الانترنت للحصول علي التقارير المنشورة قد يكون صعبا لبعض المستخدمين.

كما اوضحت دراسة (Al-Hajaya 2014) المزايا والعيوب المصاحبة لافصاح الشركات عن معلوماتها المالية وغير المالية عبر موقعها الالكتروني في الاتي :

- **إمكانية الوصول**

تساعد التغطية الواسعة للإنترنت الشركات في توفير معلومات قابلة للتحديث على مواقعها الإلكترونية، والتي يمكن الوصول إليها مباشرة وبسرعة من قبل جميع أنواع مستخدمي المعلومات من كل مكان وفي أي وقت. بالإضافة الي سهولة البحث والوصول الي المعلومات من خلال استخدام تقنيات البحث المختلفة والروابط التفاعلية عبر الموقع الالكتروني.

في المقابل، هناك بعض العقبات التي قد تضعف من الوصول الفعال إلى المعلومات المنشورة عبر الإنترنت. منها ضعف تصميم الموقع من قبل الشركة، واستخدامه لأغراض متعددة مثل الإعلان، حيث ان تحميل المعلومات الزائد قد يحد من قدرة مستخدمي المعلومات على الوصول الفعال إلى المعلومات المستهدفة.

- **التفاعل**

تتوفر مجموعة متنوعة من الخيارات في إعداد التقارير عبر الإنترنت مثل الروابط التفاعلية، والتحميل، والوسائط المتعددة، وتنسيق الرسوم البيانية المتحركة، والفيديو، والصوت، وما إلى ذلك من الخيارات التي تقدمها تكنولوجيا الانترنت. مما يعزز مستوى التواصل التفاعلي بين الشركة والمجموعات المختلفة من أصحاب المصالح.

- **كمية المعلومات المنشورة**

تنوع ومقدار الافصاح مشروط بالغرض من الافصاح والوسائل المستخدمة في الافصاح وبناء علي مميزات تكنولوجيا الإنترنت، من حيث قدرة التحميل العالية، والاتصال والسرعة، تتيح للشركات امكانية توصيل كميات هائلة من جميع أنواع المعلومات، لجميع مجموعات مستخدمي المعلومات. كما أن كمية المعلومات التي تنشر عن طريق الافصاح عبر الإنترنت تفوق إلى حد كبير تلك المعلومات الواردة في التقارير السنوية التقليدية المطبوعة، التي تحتوي على معلومات مالية إضافية ومعلومات غير مالية وملفات صوتية وفيديو وبيانات نوعية اخري.

وعلي الرغم من المزايا التي اكتسبها المستخدمون من الكمية العالية من المعلومات المنشورة، يمكن أن يسبب ذلك مشكلة تسمى التحميل الزائد للمعلومات. وتنتج هذه المشكلة من تراكم المعلومات القديمة، مما ينتج عنه كمية هائلة من المعلومات. وبالتالي، قد يؤدي تراكم المعلومات القديمة إلى إرهاق المستخدمين في الوصول إلى المعلومات المناسبة والأحدث التي تلبي احتياجاتهم الخاصة.

- **اساليب العرض التقديمي**

يمكن وصف الإفصاح التقليدي للشركات بأنه نموذج افصاح غير مرن، حيث يتم إصدار التقارير السنوية مرة واحدة تقريبًا في السنة، ولا يمكن تغيير المعلومات المدرجة فيها. وبالتالي فان الطبيعة الثابتة للنموذج الورقي يؤدي الي ضعف التفاعل بين الشركة وأصحاب المصالح.

تمثل تقارير الشركات عبر الإنترنت شكلاً ديناميكيًا لإفصاح الشركات. ويرجع ذلك إلى خصائصه والخيارات المتباينة المتاحة للمستخدمين، مثل الفيديو والصوت والرسومات والوسائط المتعددة وأوراق النشر القابلة للتحويل وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة المرنة لاساليب عرض التقارير على الإنترنت تسمح بتواصل أكثر تفاعلية ومباشرة بين قواعد بيانات الشركة ومستخدمي المعلومات المالية.

وتتمثل المشكلة الرئيسية المتعلقة بعرض المعلومات على موقع الشركة في مشكلة الحدود. حيث عادة ما تعاني المعلومات المالية المقدمة عبر الإنترنت من عدم وجود حدود واضحة بين المعلومات مثل عدم وجود حدود واضحة بين التقرير المالي الذي تمت مراجعته والتقرير غير المراجع، مما يجعل من الصعب على مستخدم معلومات الشركات، تحديد الشكل الحقيقي للمعلومات المفصح عنها.

وبالنظر الي البيئة المصرية نجد زيادة استخدام الشركات لمواقعها عبر الانترنت لنشر معلوماتها المالية وغير المالية من ناحية, ومن ناحية اخري ازدياد اهتمام الجهات الحكومية بحث الشركات علي الاهتمام بالافصاح عن معلوماتها المالية وغير المالية عبر شبكة الانترنت, وفي هذا الصدد , قامت البورصة المصرية في الأعوام السابقة بحث الشركات علي إعداد نظام للإفصاح الآلي Online Disclosure System (ODS) ، ووفقا للتقرير السنوي للبورصة المصرية عن عام ٢٠١٨ , فقد عملت البورصة المصرية على إعداد ورش

عمل مكثفة لزيادة عدد الشركات المقيدة التي تستخدم هذا النظام ولشرح فوائده في توصيل المعلومات وأخبار الشركات للمستثمرين في أسرع وقت ممكن وبكفاءة تواكب التغيرات السريعة في أسواق المال. فقد ارتفعت عدد الشركات التي تقوم باستخدام هذا النظام لتصل إلى 220 شركة من 249 شركة مقيدة منذ بداية 2018 بنسبة زيادة قدرها حوالي24.29%، وهو ما يمثل 90 % من الشركات المقيدة مقارنة بعدد 177 شركة في نفس الفترة من عام ٢٠١٧. ويوضح الشكل التالي تطور عدد الشركات المصرية المستخدمة لنظام الافصاح الالكتروني:

تطور عدد الشركات المصرية المستخدمة لنظام الافصاح الالكتروني

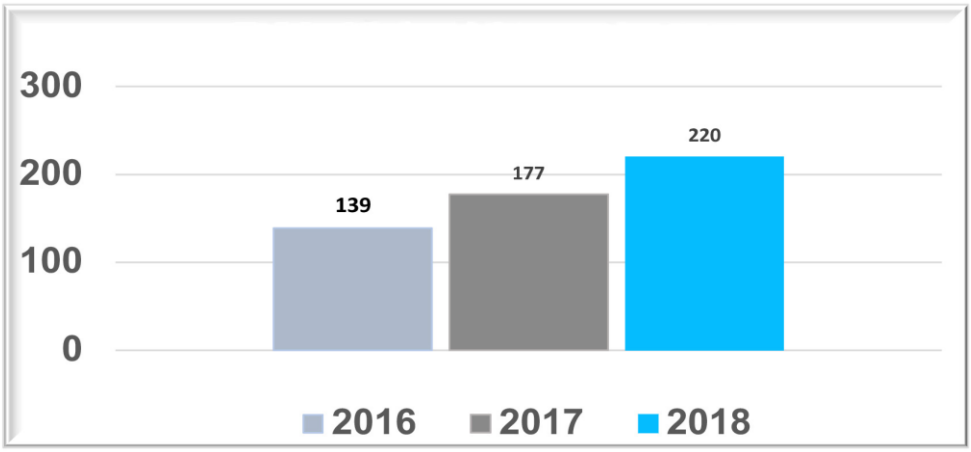

المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام ٢٠١٨

ووفقا للدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في ٢٠١٦, اكد علي ضرورة أن يكون لدى الشركة موقع على شبكة المعلومات الدولية، ويفضل أن يكون الموقع باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدم، ويجب تحديثه بالمعلومات المنشورة بشكل مستمر وإتاحة إمكانية التواصل مع الشركة بسهولة مع الالتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي تتلقاها الشركة من خلاله. ويجب أن يتضمن الموقع الالكتروني للشركة على الأقل ما يلي:

- نبذة عن الشركة ورؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها.
- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا.

- معلومات عن نشاط الشركة ومنتجاتها ونطاق عملها.
- التقارير السنوية للشركة.
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية المقارنة بفترات سابقة.
- صفحات علاقات المستثمرين وكيفية الاتصال المباشر بها.
- سياسة حوكمة الشركات.
- سياسة المسئولية الاجتماعية.
- كيفية تلقي مقترحات وشكاوى العملاء.
- عنوان وبيانات الاتصال بالشركة وفروعها.

٦ /٣- تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عبر الانترنت واشتقاق فروض البحث

تعتبر لجنة المراجعة إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة بل وتعتبر من أفضل تلك اللجان وفقا للممارسات الدولية لحوكمة الشركات. ويرجع ذلك الي انها تتكون من اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين والمستقلين، كما انها تكون مسئولة عن العديد من المهام من اهمها دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة وابداء الراي في مدي ملاءمتها بالإضافة الي دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وابداء الرأي في مدي صحتها (الدليل المصري لحوكمة الشركات ٢٠١٦).

وتعمل لجنة المراجعة كآلية للمراقبة لتحسين جودة المعلومات التي يتم ايصالها للأطراف الخارجية, والاشراف علي اعداد وايصال المعلومات المالية لأصحاب المصالح لضمان انها تفي بمتطلبات وضوح واكتمال الافصاح (عفيفي ٢٠٠٨), ويعتبر وجود لجنة المراجعة داخل الشركة بمثابة الية لتحسين جودة الافصاح المحاسبي بصفة عامة والافصاح عبر الانترنت بصفة خاصة, حيث تعمل علي تقديم معلومات ذات جودة عالية للمستثمرين, وتساعد علي تخفيض تكاليف الوكالة (أحمد ٢٠١٧).

وبصفة عامة، فإن الهدف الأساسي للجنة المراجعة هو حماية مصلحة المساهمين، وأيضاً حماية أصحاب المصالح الأخرى, بالإضافة إلى ذلك، تستهدف اللجنة الحد من عدم تماثل المعلومات من خلال تحسين جودة ودقة المعلومات المالية سواء بطريقة مباشرة من خلال الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية أو بطريقة غير مباشرة من خلال الإشراف

على الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية. وتقوم لجنة المراجعة بدور رقابي واشرافي على عملية إعداد القوائم المالية, كما أنها لها دور استشاري حيث ليس من ضمن مهامها أي صلاحيات لاتخاذ القرارات وإنما من مخرجاتها سلطة تقديم تقرير وتوصيات لرئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بالأنشطة الرقابية الخاصة بالشركة (صلاح ٢٠١٧).

وقد اتفقت العديد من الدراسات (Madi 2012; Allegrini et al. 2013; Al Sawalqa and Sciences 2014) على وجود علاقة ايجابية بين خصائص لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري حيث يستخدم كُلٌ من حوكمة الشركات والإفصاح الاختياري كآليات رقابة لحماية المستثمر والحد من مشاكل الوكالة. وفيما يتعلق بالإفصاح عبر الانترنت, قامت دراسة (Bin-Ghanem and Ariff 2016) لعدد ١٥٢ شركة من الشركات المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي: البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة, خلال عام ٢٠١٢,بدراسة اليات الحوكمة المتمثلة في خصائص لجنة المراجعة, كحجم اللجنة، الاستقلال، والخبرة المالية، وعدد الاجتماعات علي الافصاح عبر الانترنت, وتشير النتائج إلى لجنة المراجعة تؤثر بشكل إيجابي على استخدام الإنترنت كوسيلة للإفصاح في دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمثل قامت دراسة (Botti et al. 2014) بالتعرف علي دور اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة مثل (لجنة المراجعة والمكافآت) في تحسين جودة التقارير المالية عبر الإنترنت, على عينة من ٣٢ شركة فرنسية إلى وتظهر نتائج الدراسة فعالية لجان مجلس الادارة في مراقبة اداء المديرين التنفيذيين, ويؤدي الي زيادة جودة الافصاح عبر الانترنت.

وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الرئيسي للبحث على النحو التالي:

H1: تؤثر خصائص لجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت

ولكي تتحقق تلك المهام بكفاءة وفاعلية فلابد من أن تتوافر عدة خصائص في لجنة المراجعة وتتمثل هذه الخصائص في استقلال أعضاء لجنة المراجعة وخبرة أعضاء لجنة المراجعة, وحجم وعدد اجتماعات لجنة المراجعة. وتستهدف هذه الخصائص أن تكون لجنة المراجعة قادرة على إصدار أفضل الأحكام لكي تكون في صالح مصلحة المساهمين.

١/٣/٦- حجم لجنة المراجعة

يجب ان يتناسب حجم لجنة المراجعة مع تعدد عمليات ومنتجات الشركة، فالشركات كبيرة الحجم تحتاج الي لجنة مراجعة كبيرة نسبيا حتى يمكنها القيام بالمهام المطلوبة منها بكفاءة وفاعلية. ومن ناحية اخري يجب ان تتكون لجنة المراجعة من عددا فرديا لحسم مسألة التصويت داخل اللجنة. ومن الجدير بالذكر ان الدليل المصري لحكومة الشركات لم يحدد حجم لجنة المراجعة المطلوب. ويتضح مما سبق ضرورة توافر العدد الكافي من الاعضاء داخل لجنة المراجعة حتى يمكنها القيام بكافة المهام المطلوبة منها.

ويقوم مجلس الإدارة وفقا لدليل الحوكمة المصري بتكوين لجنة المراجعة من أعضائه غير التنفيذيين والمستقلين، وطبقًا لأفضل الممارسات الدولية لحوكمة الشركات يفضل ألا يكون من بين أعضاء اللجنة عضوًا تنفيذيًا من مجلس إدارة الشركة, على ألا يقل العدد عن ثلاثة أعضاء, ويكون اجتماع اللجنة صحيحًا بحضور نصف عدد أعضاء اللجنة أو الحد الأدنى من تشكيلها وهو ٣ أعضاء.

ولكي تكون لجنة المراجعة فعالة في الرقابة على أنشطة الإدارة العليا يجب أن تتكون من عددً كافٍ من الأعضاء، وذلك لتنفيذ مسئوليتهم الرقابية بفعالية، وتصبح لجنة المراجعة غير فعالة في حالة صغر حجمها، بسبب نقص وعدم تنوع المهارات والمعرفة لأعضائها (Mohid Rahmat et al,2009).

ويري (صالح ٢٠١٧) انه من الضروري تحديد عدد أعضاء لجان المراجعة بحيث يكفى هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها، مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية، وقد لوحظ في الخارج أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتروا بين ثلاثة وخمسة أعضاء. وفيما يتعلق بالإفصاح عبر الانترنت, فقد تناولت دراسة (AlMatrooshi et al. 2016) العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والافصاح عبر الانترنت لعدد ٤٨شركة مقيدة في بورصة البحرين لعام٢٠١٤, ولم تجد الدراسة اي علاقة بين حجم لجنة المراجعة والافصاح عبر الانترنت. في حين وجد (Kelton and Yang 2008) علاقة ايجابية بين حجم لجنة المراجعة والافصاح عبر الانترنت.

وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الاول على النحو التالي:

H1a: يؤثر حجم لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت

٢/٣/٦- عدد اجتماعات لجنة المراجعة

وتعتبر اجتماعات أعضاء لجنة المراجعة وسيلة لأعضاء لجنة المراجعة والمراجع لمناقشة القضايا المتعلقة بالقوائم المالية. حيث يقيم المراجع مدى التزام القوائم المالية بالمعايير المحاسبية وأيضاً يعطي المراجع حكمه المهني حول اختيارات المبادئ المحاسبية والتقديرات المحاسبية. وتؤدي هذه المناقشات لجعل المديرين أكثر وعيا بالقضايا التي تتطلب الانتباه إليها والتي في النهاية تؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية (صالح ٢٠١٧). إلى جانب أنه يجب أن يكون هناك وقت كافٍ أثناء الاجتماع لعرض وتغطية كافة بنود جدول الأعمال وإتاحة الوقت لكافة الأطراف الحاضرة لطرح أسئلتهم واستفساراتهم أو عرض أفكارهم ومقترحاتهم وآرائهم، ويجب أن يكون هناك وقت كافٍ لقيام أعضاء اللجنة بعقد جلسة خاصة بمفردهم في كل اجتماع مع المراجع الداخلي والخارجي والمدير التنفيذي و يجب ان تنعقد لجنة المراجعة اربع مرات سنويا علي الاقل (دليل عمل لجان المراجعة ٢٠٠٨).

وتتمتع لجان المراجعة الفعالة بالوعي الذاتي وقادرة على تحديد تكرار اجتماعاتها وأفضل طريقة للقيام بمهامها الرئيسية. كما أن الاجتماعات المتكررة للجنة المراجعة تقلل من احتمالية الغش في التقارير المالية (Abbott et al. 2004). وقد توصلت دراسة Botti et al. 2014) الي ان زيادة عدد اجتماعات لجنة المراجعة يحقق العديد من الاثار الايجابية، من اهمها انخفاض احتمال اعداد تقارير مالية محرفة، وزيادة مقدار الافصاح الاختياري. ويشير (Farber 2005) إلى أن لجان المراجعة الفعالة تجتمع بصفة دورية, حيث يجب أن تجتمع من ثلاث إلى أربع مرات سنويا, وأن الاجتماعات الدورية للجنة المراجعة ترتبط بجودة أعلى للتقارير المالية. ويبين (Mohd Saleh et al. 2007) إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة تضم أعضاء ذوى خبرة يجتمعون بصفة دورية تسجل أقل ممارسات إدارة أرباح بالمقارنة بالشركات الأخرى. في الوقت الذى لم تتوصل فيه دراسة (De Vlaminck et al. 2015) إلى وجود علاقة معنوية بين كلٍ من عدد اعضاء لجنة المراجعة، وحجم نشاطها مقاساً بعدد اجتماعاتها وبين جودة التقارير المالية.

وقد تطرقت العديد من الدراسات الي دراسة علاقة عدد اجتماعات لجنة المراجعة والافصاح عبر الانترنت, حيث توصلت دراسة (Puspitaningrum and Atmini 2012) الى أن من بين مبادئ حوكمة الشركات: الملكية، استقلال مجلس الادارة وخصائص لجنة المراجعة، فقط عدد اجتماعات لجنة المراجعة كان لها تأثير على الإفصاح الاختياري عبر الانترنت. كما توصلت دراسة (Kelton and Yang 2008) الي زيادة جودة الافصاح المالي عبر الانترنت مع زيادة عدد الاجتماعات السنوية التي تعقدها لجنة المراجعة, حيث تزيد الشركات التي لديها لجان مراجعة أكثر جديةً ونشاط من الإفصاح المالي عبر الإنترنت.

وتشير دراسة (Cormier et al. 2010) الي أن فعالية لجان المراجعة، كما يتضح من عدد اجتماعاتها، ترتبط بشكل إيجابي بالإفصاح الاختياري على شبكة الإنترنت. وبالإضافة الي ذلك اوضحت دراسة (AlMatrooshi et al. 2016) بالتطبيق على عينة من ٤٨شركة مقيدة في بورصة البحرين لعام٢٠١٤, وجود علاقة معنوية موجبة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية عبر الإنترنت. في حين لم تجد دراسة (Parlakkaya et al. 2015) لعدد ٣١ شركة مقيدة في بورصة اسطنبول لعام ٢٠١٣ اي علاقة بين جودة الافصاح عبر الانترنت وعدد اجتماعات لجنة المراجعة.

وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني على النحو التالي:

H1b: يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت

٣/٣/٦- خبرة اعضاء لجنة المراجعة

تعد الخبرة المالية والمحاسبية أحد اهم خصائص لجنة المراجعة، حيث ينص الدليل المصري لحوكمة الشركات فيما يتعلق بأعضاء اللجنة " على ان يكون من بينهم عضوا واحدا على الاقل ممن لديه معرفة ودراية بالأمور المالية والمحاسبية ". وفي هذا الصدد فقد توصلت الدراسات الي وجود علاقة ايجابية بين الخبرة المالية والمحاسبية وجودة القوائم المالية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام (Kusnadi et al. 2016) بالتفرقة ما بين ثلاثة أنواع لخبرة أعضاء لجنة المراجعة وهم الخبرة المحاسبية وهو المدير الذي لديه خبرة كمحاسب قانونيا و كمدير مالي أو كمراقب مالي أو يعمل في وظيفة مماثلة، والخبرة المالية

وهو المدير الذي لديه خبرة في العمل في البنوك الاستثمارية أو كمحللين ماليين أو أي دور آخر في الإدارة المالية، بالإضافة إلى جانب الخبرة الإشرافية وهو المدير الذي لديه خبرة كمدير تنفيذي أو كرئيس شركة أو كمدير. ووفقا لدليل عمل لجان المراجعة ٢٠٠٨ يجب ان يكون لأعضاء لجنة المراجعة معرفة بالأمور المالية ,وان يكون هناك عضوا واحدا علي الاقل من اصحاب الخبرة المالية. وتشير المعرفة المالية الي القدرة علي قراءة القوائم المالية واستيعابها. وتتضمن الخبرة المالية الخبرة الوظيفية السابقة او الحصول علي مؤهل في مجال التمويل او المحاسبة او التخصصات ذات الصلة.

ويوضح (Farber 2005) أن الشركات التي تتلاعب في قوائمها المالية غالباً ما ينخفض فيها الخبراء الماليون الموجودون في لجنة المراجعة. وتشير دراسة (Vafeas 2005)إلى أن خبرة اللجنة ترتبط بحماية حقوق المساهمين، وأن خبرة أعضاء لجنة المراجعة ترتبط بزيادة جودة الأرباح. ويركز (Carcello et al. 2006) على أن وجود الخبراء الماليين وذوى الخبرة في مجال المحاسبة يقيد من حرية الإدارة في استخدام الاستحقاقات المحاسبية، ويخفض ذلك من مستوى إدارة الأرباح خاصة في ظل ضعف آليات الحوكمة الأخرى. وتشير دراسة (Chang and Sun 2008) إلى أن الخبرة المالية أو المحاسبية ترتبط طردياً مع المحتوى المعلوماتي للأرباح وعكسيا مع إدارة الأرباح. وفيما يتعلق بالإفصاح علي الانترنت , فقد وجد (Kelton and Yang 2008) ان هناك علاقة معنوية موجبة بين الخبرة المالية للجنة المراجعة والافصاح عبر الانترنت.

وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث على النحو التالي:

H1c: تؤثر خبرة اعضاء لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت

٤/٣/٦- استقلال اعضاء لجنة المراجعة

وفيما يتعلق باستقلال اعضاء لجنة المراجعة, نجد ان الاستقلال يعتبر حجر الزاوية لتحقيق فعالية لجنة المراجعة, وبصفة خاصة عند مراقبة سلامة ومصداقية عملية اعداد التقارير المالية بالشركة ,وعند تقييم المجالات التي يتم فيها اصدار احكام واتخاذ قرارات هامة , ويمكن تعريف العضو المستقل بأنه العضو الذي يكون مستقلاً عن الإدارة، وأن يكون ارتباطه الوحيد بالشركة من خلال عضويته في مجلس الإدارة، فلا يكون من كبار

المساهمين بالشركة أو من كبار العملاء أو الموردين (دليل عمل لجان المراجعة ٢٠٠٨). ووفقا لدليل الحوكمة المصري يقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجنة المراجعة بحيث تتمتع بالاستقلالية في أداء عملها. ويتم تشكيل لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين.

وتشير دراسة (أحمد ٢٠١٧) على أن خاصية الاستقلال تُعد من أهم الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة، نظراً لما تمثله من ركيزة هامة لنجاحها في أداء دورها الرقابي بفاعلية. فلجنة المراجعة بإمكانها أن تكون أداة فعالة نظراً لطبيعة تكوينها من أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، وبالتالي فهي تمثل خط الدفاع الأول لمنع وقوع مخالفات الانفراد بالسلطة من قبل الإدارة التنفيذية. و تعتبر لجنة المراجعة أكثر استقلالاً عندما تتكون من المزيد من المديرين غير التنفيذين حيث نجد أن المديرين التنفيذين يسيطرون على عملية اتخاذ القرار في الإدارة العليا للشركة مما تجعل قراراتها أقل موضوعية وذلك لأن المديرين التنفيذين يكشفون عن كم محدود من المعلومات للمديرين غير التنفيذين من أجل منع أصحاب المصلحة من الحصول على جميع المعلومات. ويشير (Botti et al. 2014) إلى ان الاستقلالية المرتفعة للجنة المراجعة تعمل على تحسين مراقبة الإدارة وزيادة جودة التقارير المالية. حيث ان استقلال لجنة المراجعة يؤدي الي انخفاض ممارسات ادارة الارباح في الشركات, بينما تشير دراسة (Hassan 2015) الي ان لجنة المراجعة تحسن من عملية الإفصاح وتقلل من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح. وبالتالي وجود أعضاء مستقلين في لجنة المراجعة يرتبط بشكل إيجابي مع جودة التقارير المالية ومن ثم التقارير عبر الإنترنت.

وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الرابع على النحو التالي:

H4d: يؤثر استقلال اعضاء لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت

ويمكن تلخيص العلاقة بين الخصائص المختلفة للجنة المراجعة وجودة الافصاح عبر الانترنت في الشكل التالي:

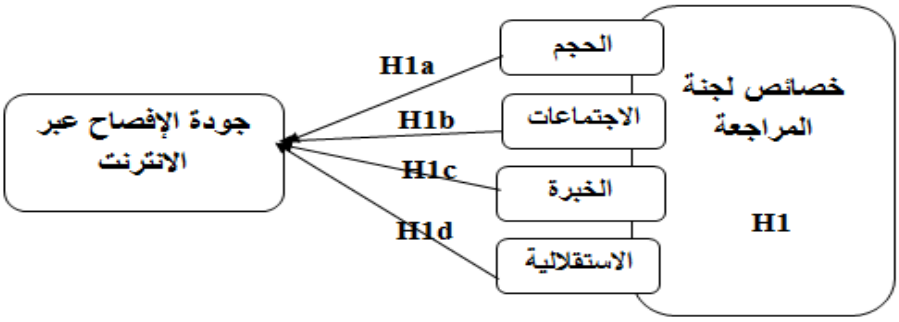

فرض الدراسة H1

تؤثر خصائص لجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت

ويتضمن هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

H1a: يؤثر حجم لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت.

H1b: يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت

H1c: تؤثر خبرة اعضاء لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت

H1d: يؤثر استقلال اعضاء لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت

٦/٤- منهجية الدراسة

تستهدف هذه الجزئية عرض أدوات واجراءات البحث بهدف اختبار فروضه تطبيقيا. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف سوف يستعرض الباحث كلا من ؛ أهداف ومجتمع وعينة وفترة وتوصيف وقياس متغيرات وأدوات واجراءات الدراسة التطبيقية وذلك كما يلى:

٦/٤/١- الهدف من الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار اثر خصائص لجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت للشركات المصرية المقيدة في سوق الاوراق المالية. وقد تم اختبار اربعة خصائص

للجنة المراجعة في علاقتها بجودة الافصاح عبر الانترنت والتي تتمثل في: حجم لجنة المراجعة, عدد اجتماعات لجنة المراجعة, خبرة اعضاء لجنة المراجعة, واستقلالية اعضاء لجنة المراجعة. وتستهدف الدراسة التطبيقية ايضا اختبار مجموعة من المتغيرات الرقابية على العلاقات السابقة والتي تتمثل في: الربحية, ونسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية, والرفع المالي.

٢/٤/٦: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المصرية المقيدة في سوق الاوراق المالية البالغ عددها ٢٤٩ شركة وفقا للتقرير السنوي للبورصة المصرية لعام ٢٠١٨, وقد تم اختيار عينة تحكمية من تلك الشركات روعي في اختيارها الاعتبارات التالية:

- ان تكون شركات مقيدة في سوق الاوراق المالية المصرية, ويجري عليها تعامل نشط خلال فترة الدراسة.
- ان تكون الشركات مطبقه لممارسات حوكمة الشركات.
- ان تكون الشركات لديها موقع الكتروني قبل اجراء الدراسة التطبيقية, والتي يبلغ عددها ٢٢٠ شركة مصرية مقيدة في سوق الاوراق المالية وفقا للتقرير السنوي للبورصة المصرية عن عام ٢٠١٨.
- استبعاد المؤسسات المالية نظرا لخضوعها الي قواعد واجراءات قانونية ونظامية تختلف عن غيرها من الشركات والتي بلغ عددها ٤٧ شركة.
- استبعاد الشركات التي لديها مواقع الكترونية تحت الانشاء, او تحت الصيانة والتي لم تستكمل خلال فترة الدراسة.

وبمراعاة الاعتبارات السابقة تم اختيار عينة الدراسة والتي تتمثل في عدد (١٠٠) شركة مصرية مقيدة في سوق الاوراق المالية. ويوضح جدول (١) اجمالي عدد شركات العينة, والقطاعات المختلفة التي تنتمي اليها شركات العينة, وكذلك النسبة المئوية لشركات كل قطاع الي اجمالي عدد شركات العينة كما يلي:

جدول (١): عينة الدراسة

القطاعات	عدد الشركات	النسبة المئوية
موارد اساسية	٥	%٥
الكيماويات	٧	%٧
اغذية ومشروبات	١٧	%١٧
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١١	%١١
منتجات منزلية وشخصية	٧	%٧
الاتصالات	١	%١
العقارات	١٨	%١٨
الاعلام	١	%١
موزعون وتجار تجزئة	٢	%٢
تكنولوجيا	٣	%٣
سياحة وترفيه	١٠	%١٠
مرافق	١	%١
التشييد ومواد البناء	٩	%٩
رعاية صحية وادوية	٨	%١٠
اجمالي العينة	١٠٠	%١٠٠

٣/٤/٦ : فترة الدراسة

قام الباحث بزيارة المواقع الالكترونية للشركات عبر الانترنت, وتحليل محتويات هذه المواقع وتجميع البيانات اللازمة المتعلقة بالقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١, وقد تم تجميع البيانات اللازمة خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة تتمثل في شهر سبتمبر ٢٠١٨. وقد اعتمد الباحث علي هذه الفترة القصيرة نظرا للطبيعية الديناميكية والمتغيرة لمحتوي الافصاح عن المعلومات المالية وغير المالية عبر المواقع الالكترونية للشركات من سرعة تغيير محتوياتها بشكل فوري, ودون ملاحظة المستخدم لذلك.

٤/٤/٦: توصيف وقياس متغيرات الدراسة

بالرجوع إلى فروض البحث والتي تتمثل في اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت للشركات المصرية المقيدة في سوق الاوراق المالية، فيتضح وجود متغيرات مستقلة تتمثل في أثر خصائص لجنة المراجعة، ومتغير تابع وحيد وهو جودة الافصاح عبر الانترنت. كما يوجد ثلاثة من المتغيرات الرقابية: الربحية, نسبة التدفقات

النقدية من الانشطة التشغيلية, والرفع المالي. ولاختبار فروض الدراسة تم توصيف وقياس تلك المتغيرات على النحو التالي:

المتغيرات المستقلة: وهو **خصائص لجنة المراجعة**, وتتمثل اهم الخصائص الواجب توافرها في لجنة المراجعة فيما يلي :

- **حجم لجنة المراجعة:** ويقاس من خلال اجمالي عدد اعضاء لجنة المراجعة خلال السنة المالية ٢٠١٧ **(Kelton and Yang 2008; Abdulhakeem et al. 2016).**
- **اجتماعات لجنة المراجعة:** ويقاس بعدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية ٢٠١٧ **(Puspitaningrum and Atmini 2012; Kelton and Yang 2008; Botti et al. 2014; Abdulhakeem et al. 2016).**
- **خبرة أعضاء لجنة المراجعة:** ويقاس من خلال نسبة عدد اعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرات والحاصلين علي درجة الدكتوراه, أو الماجستير, أو دراسات عليا في مجال المحاسبة والمراجعة الي اجمالي اعضاء لجنة المراجعة خلال السنة المالية ٢٠١٧ **(Puspitaningrum and Atmini 2012; Kelton and Yang 2008; Parlakkaya et al. 2015).**
- **استقلال أعضاء لجنة المراجعة:** ويقاس بنسبه عدد اعضاء لجنة المراجعة غير التنفيذيين الي اجمالي عدد اعضاء لجنة المراجعة خلال السنة المالية ٢٠١٧ **(Puspitaningrum and Atmini 2012; Botti et al. 2014; Abdulhakeem et al. 2016).**

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في **جودة الافصاح عبر الانترنت** ,وقد صنف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB,2000) جودة الافصاح عبر الانترنت الي مجموعتين رئيسيتين هما : طريقة العرض Presentation, والمحتوي Content . وبالنسبة لطريقة العرض تشير الي استخدام الوسائط المتعددة ,والاتصال التفاعلي في توصيل المعلومات للمستخدمين من خلال تقنيات الانترنت والتي لا تتوفر في الافصاح التقليدي (الورقي) , مما يؤدي الي تحسين الشفافية والافصاح , بالإضافة الي تحسين التواصل الفعال مع المستخدمين . بينما يشير المحتوي الي المعلومات التي يتم الافصاح عنها عبر الموقع الالكتروني للشركة مثل التقارير السنوية , التقارير الفترية , والتقارير المتعلقة بالحوكمة والمسئولية البيئية والاجتماعية.

وقد قامت العديد من الدراسات باستخدام مؤشر لقياس جودة الافصاح عبر الانترنت في بيئات مختلفة مثل : إندونيسيا (Puspitaningrum and Atmini 2012) , ايران (Nassir Zadeh et al. 2018) , امريكا (Kelton and Yang 2008), مصر (Ahmed et al. 2017; Samaha et al. 2012; Desoky 2009; Aly et al. 2010), دول مجلس التعاون الخليجي (Bin-Ghanem and Ariff 2016; Ariff et al. 2018), البحرين (Sanad et al. 2016), فرنسا (Botti et al. 2014; Boubaker et al. 2011), سلوفينيا (Dolinšek et al. 2014), تركيا (Parlakkaya et al. 2015), موريتانيا (Omran and Ramdhony 2016), والاردن (Yassin 2017).

وقد قام الباحث بالاعتماد علي المؤشر المستخدم في دراسة (Ahmed et al. 2017), والذي تم تطبيقه علي البيئة المصرية, وهو مؤشر ثنائي القيم غير مرجح يتكون من ١١٠ عنصر , والذي يعطي القيمة واحد في حالة الافصاح عن البند علي الموقع الالكتروني للشركة, والقيمة صفر في حالة عدم الافصاح. ويرجع استخدام اسلوب ثنائي القيم غير المرجح الي ان الدراسات السابقة التي قامت باستخدام المؤشرات المرجحة وغير المرجحة علي حد سواء توصلت الي نتائج مماثلة الي حد كبير(Xiao et al. 2004) .بالإضافة الي ان تخصيص اوزان مختلفة للبنود قد تكون مضللة باعتبار ان الاهمية النسبية لكل بند تختلف من شركة لأخري , ومن صناعة الي اخري , ومن وقت لآخر (Aly et al. 2010) ومن ثم فان المؤشر يكون له قيمه قصوي هي ١١٠ , وقيمة صغري هي صفر , وقد تم تقسيم مؤشر جودة الافصاح عبر الانترنت الي ثلاث مجموعات , ويوضح الملحق رقم (١) بيان بالبنود المكونة لكل مجموعة من هذه المجموعات, و يوضح الجدول التالي المجموعات المكونة لمؤشر جودة الافصاح عبر الانترنت:

المجموعات المكونة لمؤشر جودة الافصاح عبر الانترنت

المجموعة	عدد البنود			النسبة
المحتوي	المعلومات المالية والمحاسبية	٢٥	٦٩	%٦٢.٧
	حوكمة الشركات	١١		
	معلومات المسؤولية الاجتماعية	٩		
	علاقات المستثمرين	٢٤		
دعم المستخدم	٢٩			%٢٦.٤
العرض	١٢			%١٠.٩
اجمالي	١١٠			%١٠٠

ويتم تحديد جودة الإفصاح عبر الانترنت للشركات المصرية المقيدة في سوق الاوراق المالية بخطوتين:

الخطوة الأولى: احتساب عدد البنود المفصح عنها بواسطة كل شركة من شركات عينة الدراسة عبر موقعها الالكتروني علي شبكة الانترنت.

الخطوة الثانية: يتم حساب جودة الإفصاح عبر الانترنت في شكل نسبة مئوية من خلال قسمة عدد البنود المفصح عنها فعلياً الي إجمالي عدد البنود في المؤشر والبالغ عددها ١١٠ بند.

المتغيرات الرقابية: اتفاقا مع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبناءً على مدي توافر البيانات؛ فانه سوف يتم استخدام عدد من المتغيرات الرقابية والتي من المحتمل ان تؤثر علي جودة الافصاح عبر الانترنت، وتتمثل في المتغيرات التالية:

- **معدل العائد على الاصول (الربحية):** ويقاس بنسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧ (Puspitaningrum and Atmini 2012; Kelton and Yang 2008; Ahmed et al. 2017; Bin-Ghanem and Ariff 2016; Samaha et al. 2012; Abdulhakeem et al. 2016).

- **درجة الرفع المالي:** ويقاس بنسبة اجمالي الالتزامات الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧ (Puspitaningrum and Atmini 2012; Bin-Ghanem and Ariff 2016; Samaha et al. 2012; Abdulhakeem et al. 2016; Sanad et al. 2016; Aly et al. 2010; Parlakkaya et al. 2015; Sánchez et al. 2011).
- **التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية:** ويقاس بنسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧ (Botti et al. 2014).

ويمكن تلخيص متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

متغيرات الدراسة

نوع المتغير	المتغير	قياس المتغير
المتغيرات المستقلة	خصائص لجنة المراجعة	**حجم لجنة المراجعة:** ويقاس من خلال اجمالي عدد اعضاء لجنة المراجعة للشركة خلال السنة المالية ٢٠١٧.
		اجتماعات لجنة المراجعة: ويقاس بعدد اجتماعات لجنة المراجعة للشركة خلال السنة المالية ٢٠١٧.
		خبرة أعضاء لجنة المراجعة: ويقاس من خلال نسبة عدد اعضاء لجنة المراجعة من ذوي والحاصلين علي درجة الدكتوراه, أو الماجستير, أو دراسات عليا في مجال المحاسبة والمراجعة الي اجمالي اعضاء لجنة المراجعة خلال السنة المالية ٢٠١٧.
		استقلال أعضاء لجنة المراجعة: ويقاس بنسبه عدد الاعضاء غير التنفيذيين الي اجمالي عدد اعضاء لجنة المراجعة للشركة.
المتغير التابع	جودة الافصاح عبر الانترنت	مؤشر ثنائي القيم غير مرجح يتكون من ١١٠ عنصر, والذي يعطي القيمة واحد في حالة الافصاح عن البند علي الموقع الالكتروني للشركة, والقيمة صفر في حالة عدم الافصاح (Ahmed et al. 2017).
المتغيرات الرقابية	ربحية الشركة	تقاس بنسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧.
	الرفع المالي	تقاس بنسبة اجمالي الالتزامات الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧.
	التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	تقاس بنسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧.

٦/٤/٥- اجراءات جمع بيانات الدراسة التطبيقية

تم الاعتماد على عدة مصادر للحصول على بيانات الدراسة التطبيقية والتي تتمثل في:

- **بالنسبة للمتغيرات المستقلة** وهي لجنة المراجعة فقد تم الحصول عليها لشركات الدراسة من خلال التقرير السنوي لمجلس الادارة للسنة المالية ٢٠١٧.
- **بالنسبة للمتغير التابع** وهو جودة الإفصاح عبر الإنترنت فقد تم الحصول على البيانات اللازمة لحسابه من خلال إجراء تحليل للموقع الإلكتروني لشركات العينة، ويتم استخدام مؤشر جودة الإفصاح عبر الانترنت غير المرجح لكل شركة من الشركات موضع الدراسة وتحديد درجة جودة الإفصاح عبر الانترنت من خلال المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{عدد عناصر المعلومات المفصح عنها عبر موقع الشركة عبر الانترنت}}{\text{اجمالي عدد عناصر مؤشر الافصاح عبر الانترنت (١١٠ عنصر)}}$$

- بالنسبة للمتغيرات الرقابية والمتمثلة في الربحية والرفع المالي والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية فقد تم الحصول علي المعلومات اللازمة لاحتسابها من خلال القوائم المالية للشركات محل الدراسة عن السنة المالية ٢٠١٧ , والمفصح عنها عبر موقعها علي شبكة الانترنت , او من خلال المواقع الالكترونية الموثوق بها لتدول المعلومات (مثل موقع مباشر مصر www.mubasher.info).

٦/٤/٦- نموذج الدراسة

تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرض البحث **(تؤثر خصائص لجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت)**، وذلك مع وجود ثلاثة متغيرات رقابية تتمثل في ربحية الشركة، الرفع المالي, والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية. ويمكن عرض النموذج الإحصائي المستخدم على النحو التالي:

$$\mathbf{Total_IFR}_{(i)} = \beta_0 + \beta_1 \mathbf{AC_Size}_{(i)} + \beta_2 \mathbf{AC_Meet}_{(i)} + \beta_3 \mathbf{AC_Expe}_{(i)} + \beta_4 \mathbf{AC_Inde}_{(i)} + \beta_5 \mathbf{ROA}_{(i)} + \beta_6 \mathbf{CFO}_{(i)} + \beta_7 \mathbf{Lev}_{(i)} + \varepsilon_{(i)}$$

حيث ان :

$Total_IFR_{(i)}$: جودة الافصاح عبر الانترنت ، ويقاس بدرجة افصاح للشركة$_{(i)}$ عبر الانترنت من اجمالي بنود مؤشر الافصاح عبر الأنترنت.

$AC_Size_{(i)}$: حجم لجنة المراجعة: ويقاس من خلال اجمالي عدد اعضاء لجنة المراجعة للشركة$_{(i)}$.

$AC_Size_{(i)}$: اجتماعات لجنة المراجعة: ويقاس بعدد اجتماعات لجنة المراجعة للشركة$_{(i)}$ خلال السنة المالية ٢٠١٧.

$AC_Expe_{(i)}$: خبرة أعضاء لجنة المراجعة: ويقاس من خلال نسبة عدد اعضاء لجنة المراجعة من ذوي والحاصلين علي درجة الدكتوراه, أو الماجستير, أو دراسات عليا في مجال المحاسبة والمراجعة الي اجمالي اعضاء لجنة المراجعة للشركة (i).

$AC_Expe_{(i)}$: استقلال أعضاء لجنة المراجعة: ويقاس بنسبه عدد الاعضاء غير التنفيذيين الي اجمالي عدد اعضاء لجنة المراجعة للشركة (i).

$ROA_{(i)}$: معدل العائد علي الاصول (الربحية): ويقاس بنسبة صافي الربح قبل الضرائب الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية٢٠١٧ للشركة (i) .

$CFO_{(i)}$: التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية: ويقاس بنسبة التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧ للشركة (i).

$Lev_{(i)}$: درجة الرفع المالي: ويقاس بنسبة اجمالي الالتزامات الي اجمالي الاصول في نهاية السنة المالية ٢٠١٧ للشركة (i).

$\varepsilon_{(i)}$: الخطأ العشوائي

٧/٤/٦- نتائج اختبارات فروض الدراسة

تحقيقا لهدف البحث الاساسي واختبار فروضه المختلفة, تم التحليل الاحصائي لنموذج وفروض الدراسة باستخدام برنامج SPSS عن طريق استخدام اسلوب الانحدار المتعدد للتعرف على مدي صحة تلك الفروض وذلك من خلال اشارة معاملات الانحدار والتي تحدد اتجاه العلاقة (طردية او عكسية) وكذلك من خلال قيمة P-valueومقارنتها بمستوي المعنوية المقبول (٠,٠٥) حيث إذا كانت قيمة P-value اقل من او تساوي مستوي

المعنوية المقبول كان ذلك دليلا على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل. **وقد تم اختبار فروض الدراسة من خلال خطوتين:**

الخطوة الأولى: اختبار مدى تأثير المتغيرات الرقابية الثلاث الربحية، التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية ،ودرجة الرفع المالي على جودة الإفصاح عبر الانترنت (المتغير التابع).

الخطوة الثانية: اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة (المتغير المستقل) على مستوى الإفصاح عبر الانترنت (المتغير التابع) مع وجود المتغيرات الرقابية الثلاثة.

وفيما يلي عرض لنتائج اختبار فرض الدراسة، كما ظهرت من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد ويمكن تلخيصها في جدول رقم التالي:

النموذج الاول			النموذج الثاني		
المتغيرات	معاملات الانحدار	مستوي المعنوية	المتغيرات	معاملات الانحدار	مستوي المعنوية
الربحية	٠.١٦٧	٠.١٤١	الربحية	٠.١٦٥	٠.١٤٤
التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	٠.٢٤٩	٠.٠١٧	التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	٠.٢٥٤	٠.٠٢٢
الرفع المالي	٠.٣٦١	٠.٠٠١	الرفع المالي	٠.٣٦٩	٠.٠٠٠
			حجم لجنة المراجعة	٠,٠٨٥	٠.٣٦٨
			عدد اجتماعات لجنة المراجعة	٠,٠٢٣-	٠.٨١٦
			خبرة لجنة المراجعة	٠,٢٣٩	٠.٠١١
			استقلالية لجنة المراجعة	٠,٠٣٤	٠.٧٢٣
معامل التحديد R^2	٠.١٨٣		معامل التحديد R^2	٠.٢٤١	
مستوى معنوية النموذج	٠.٠٠٠		مستوى معنوية النموذج	٠.٠٠٠	

ومن خلال عرض النتائج السابقة يتضح لنا ما يلي:

بالنسبة للقدرة التفسيرية: يتضح من الإحصائيات السابقة أن معامل التحديد (R^2) للنموذج الأول بلغت ١٨.٣% وهو يعنى أنه يمكن تفسير أن ١٨.٣% من التغير في مستوى الإفصاح عبر الانترنت للشركات المصرية بالعينة يرجع إلى التغير في المتغيرات الرقابية المتمثلة في ربحية الشركة ,والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية, والرفع المالي. ويتضح أيضاً أن معامل التحديد (R^2) للنموذج الثاني يبلغ ٢٤.١% وهو يعني أنه يمكن تفسير أن ٢٤.١ % من التغير في جودة الإفصاح عبر الانترنت يرجع إلى التغير في خصائص لجنة المراجعة المختلفة وكذلك التغير في المتغيرات الرقابية (ربحية الشركة ,والتدفقات النقدية من

الانشطة التشغيلية, والرفع المالي). ويلاحظ أن القدرة التفسيرية زادت من١٨.٣% إلى ٢٤.١% أي بمقدار ٥.٨% بعد إضافة متغير خصائص لجنة المراجعة والمتمثلة في الحجم, عدد الاجتماعات, الخبرة, والاستقلالية (كمتغيرات مستقلة) إلى النموذج. وبالتالي يمكن تفسير أن ٥.٨% فقط من التغير في مستوى الإفصاح عبر الانترنت للشركات يرجع إلى التغير في خصائص لجنة المراجعة للشركات.

أما بالنسبة لمعنوية النموذج: فمع اختبار النموذج المستخدم باستخدام تحليل التباين ANOVA اتضح ان قيمة معنوية النموذج تعادل (٠.٠٠٠) كما هو موضح بالجدول ، وهو الأمر الذي يشير إلى أن النموذج المستخدم معنوي وصالح لاختبار العلاقة بين مستوى الإفصاح عبر الانترنت وخصائص لجنة المراجعة لأن (P- value □□.05)، مع الأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات الرقابية المتمثلة في كل من ربحية الشركة ,والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية, والرفع المالي.

أما بالنسبة لمدى معنوية خصائص لجنة المراجعة والمتمثلة في الحجم, عدد الاجتماعات, الخبرة, والاستقلالية (كمتغيرات مستقلة) على مستوى الإفصاح عبر الانترنت, فقد ظهرت قيمة معنوية المتغير المستقل المتمثل في خبرة اعضاء لجنة المراجعة بالقيمة (٠.٠١١> ٠.٠٥) وهو الأمر الذي يعني وجود تأثير معنوي لخبرة اعضاء لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عبر الانترنت، ومن النظر لقيمة معلمة خبرة اعضاء لجنة المراجعة بالنموذج (٠.٢٣٩) مما يوضح وجودة علاقة معنوية موجبة بين خبرة اعضاء لجنة المراجعة وجودة إفصاح الشركات عبر الانترنت، وذلك اتفاقا مع (Kelton and Yang, 2008) بان هناك علاقة معنوية موجبة بين خبرة لجنة المراجعة و الافصاح عبر الانترنت. في حين نجد ان معنوية المتغير المستقل المتمثل في حجم لجنة المراجعة بالقيمة (٠.٣٦٨ >٠.٠٥) وهو الامر الذي يعني عدم وجود تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت, وذلك اتفاقا مع دراسة (Abdulhakeem et al.2016), في حين نجد ان معنوية المتغير المستقل المتمثل في عدد الاجتماعات بالقيمة (٠.٨١٦> ٠.٠٥) وهو الامر الذي يعني عدم وجود تأثير معنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت, وتتعارض تلك النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة (Puspitaningrum and Atmini 2012) والتي اظهرت نتائجها وجود علاقة معنوية

موجبة بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وجودة الافصاح عبر الانترنت عند مستوي معنوية ١% وذلك تطبيقيا علي عينة من ٩٥ شركة اندونيسية, اما فيما يتعلق بمعنوية المتغير المستقل المتمثل في استقلالية اعضاء لجنة المراجعة بالقيمة (٠.٧٢٣> ٠.٠٠٥) وهو الامر الذي يعني عدم وجود تأثير معنوي لاستقلالية اعضاء لجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت ,وذلك اتفاقا مع دراسة (Abdulhakeem et al.2016).

يتضح من نتائج تحليل الانحدار المتعدد السابق عرضها لأغراض اختبار فرض البحث, والذى يشير إلى وجود علاقة بين جودة الافصاح عبر الانترنت وخصائص لجنة المراجعة والذي تضمن اربعة فروض فرعية تتعلق بخصائص لجنة المراجعة **وهي (حجم لجنة المراجعة, اجتماعات لجنة المراجعة, خبرة لجنة المراجعة, استقلال لجنة المراجعة)** فقد أظهر تحليل الانحدار أن معامل الانحدار الخاص بخبرة لجنة المراجعة كان موجب ومعنوي، وهو ما يشير الى قبول الفرض الفرعي الثالث **H1c**، مما يعني **قبول الفرض جزئياً** فيما يتعلق بخبرة لجنة المراجعة.

وفيما يلي ملخص لنتائج فروض الدراسة:

الفروض	قبول /رفض
خصائص لجنة المراجعة	
H2a: يؤثر حجم لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت.	رفض
H2b: يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت	رفض
H2c: تؤثر خبرة اعضاء لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت	قبول
H2d: يؤثر استقلال اعضاء لجنة المراجعة بصورة ايجابية علي جودة الافصاح عبر الانترنت	رفض

٦/٥- توصيات البحث

بعد استعراض خلاصة البحث، ونتائجه بشقيه النظري والتطبيقي، يمكن تقديم بعض التوصيات على النحو التالي:

- ضرورة زيادة الرقابة علي الشركات المصرية في الالتزام بتقديم مستويات مناسبة من الافصاح عبر الانترنت من خلال تفعيل اليات حوكمة الشركات.

- ضرورة اهتمام اقسام المحاسبة والمراجعة بالتطورات بوسائل الافصاح الحديثة واثارها السلوكية علي الاطراف اصحاب المصالح.
- ضرورة اصدار معيار ينظم عملية الافصاح عبر الانترنت بما يلائم طبيعة نشاط وحجم الشركات المصرية.
- حث الجهات الرقابية والاشرافية بالتأكيد علي ضرورة قيام الشركات المصرية المقيدة في سوق الاوراق المالية بإنشاء مواقع الكترونية لها, حتي تكون الفرص متاحة لجميع المستخدمين.
- رفع وعي المستثمرين المصريين بأساليب الافصاح الحديثة.
- ضرورة الافصاح في تقرير المراجعة وتقرير مراقب الحسابات عن فعالية نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالموقع الالكتروني للشركة, مما يعزز ثقة المستثمرين وكافة الاطراف الخارجية في المعلومات المنشورة عبر الانترنت.
- العمل علي تكوين قاعدة بيانات الكترونية علي غرار DataStream في كثير من دول العالم لإتاحة البيانات للباحثين خاصة وان وسائل الافصاح الحديثة تساعد علي اتمام ذلك.
- العمل علي ابراز مزايا الافصاح الالكتروني.
- العمل علي اداء عملية الافصاح الالكتروني داخليا In House وعدم اسنادها لأطراف خارجية

٦/٦- مجالات البحث المقترحة

في ضوء هدف البحث، وخطته، والجوانب التي تم تناولها، وما أسفرت عنه من نتائج. يعتقد الباحث بأهمية إجراء بحوث مستقبلية في بعض المجالات ذات الصلة والتي من أهمها ما يلى:

- دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول ومن بينها مصر لدراسة أثر مجلس الادارة ولجنة المراجعة علي جودة الافصاح عبر الانترنت.
- العوامل المؤثرة علي جودة الافصاح عبر الانترنت.
- دراسة تأثير ملكية الاجانب علي جودة الافصاح عبر الانترنت بالتطبيق علي البيئة المصرية.
- دراسة المشاكل التي تواجه معدي ومستخدمي التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت.

- تحديد مسئولية المراجع الخارجي عن مراجعة التقارير المالية المنشورة عبر الانترنت.

قائمة بالمراجع المستخدمة في اعداد البحث

أولاً: المراجع العربية

- ابراهيم، محمد مخيمر حسن.(٢٠١٢).**دراسة للعوامل المؤثرة في درجة الافصاح الاختياري عبر الانترنت مع التطبيق علي الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية**. رسالة ماجستير غير منشورة (كلية التجارة جامعة الاسكندرية).
- أحمد, محمد عبد المجيد عزام.(٢٠١٧).**إطار مقترح لتنظيم الافصاح المحاسبي الالكتروني من منظور حوكمة الشركات – دراسة نظرية وتطبيقية**. رسالة دكتوراه(كلية التجارة جامعة جنوب الوادي).
- الحناوي, السيد محمود السيد.(٢٠١٥).**دراسة اثر حوكمة الشركات علي قيمة الشركة في سوق الاوراق المالية**. رسالة دكتوراه (كلية التجارة– جامعة دمنهور).
- الدليل المصري لحوكمة الشركات. اغسطس٢٠١٦. **مركز المديرين المصري**, وزارة الاستثمار.
- الرشيدي، ممدوح صادق محمد. (٢٠٠٩). الافصاح المحاسبي عبر الانترنت وحوكمة الشركات: دراسة نظرية وميدانية. **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** (كلية التجارة جامعة سوهاج) – مصر، مج ٢٣، ع ١، ١–٦٤.
- الصاوي، عفت ابو بكر محمد.(٢٠١٠).**دراسة دور الافصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في اطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية مع التطبيق علي الشركات المقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية**. رسالة دكتوراه (كلية التجارة جامعة الاسكندرية).
- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية. فبراير ٢٠١١. **مركز المديرين المصري**, وزارة الاستثمار.
- دليل عمل لجان المراجعة.٢٠٠٨. **مركز المديرين المصري**, وزارة الاستثمار.

- عفيفي , هلال عبد الفتاح(٢٠٠٨) ,العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوي الافصاح الاختياري في التقارير المالية – دراسة اختبارية في البيئة المصرية, **مجلة البحوث التجارية**, العدد الثلاثون ,المجلد الاول.
- صالح، احمد السيد ابراهيم.(٢٠١٧).**اثر المحتوي المعلوماتي للإفصاح عن تقرير لجنة المراجعة علي جودة قرار الاستثمار في اسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية– دراسة تطبيقية**. رسالة دكتوراه (كلية التجارة جامعة الاسكندرية).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abdelsalam, O. H., and D. L. Street. 2007. Corporate governance and the timeliness of corporate internet reporting by UK listed companies. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 16 (2):111-130.
- Abbott, L. J., Parker, S., & Peters, G. F. (2004). Audit committee characteristics and restatements. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 23(1), 69-87.
- Abdulhakeem, S., A. Al-sartawi, and Z. Sanad. 2016. *Do audit committee characteristics of Bahraini listed companies have an effect on the level of internet financial reporting?* Vol. 13.
- Ahmed, A. H., B. M. Burton, and T. M. Dunne. 2017. The determinants of corporate internet reporting in Egypt: an exploratory analysis. *Journal of Accounting in Emerging Economies* 7 (1):35-60.
- Al-Hajaya, K. 2014. Factors Affecting Internet Corporate Reporting (ICR) Adoption and Practices in Jordan, Liverpool John Moores University.
- Al Sawalqa, F. J. I. J. o. A. R. i. A., Finance, and M. Sciences. 2014. Corporate governance mechanisms and voluntary disclosure compliance: the case of banks in Jordan. 4 (2):369-384.
- Allegrini, M., G. J. J. o. M. Greco, and Governance. 2013. Corporate boards, audit committees and voluntary disclosure: Evidence from Italian listed companies. 17 (1):187-216.

- AlMatrooshi, S., A. Musleh Al-Sartawi, and Z. Sanad. 2016. Do Audit Committee Characteristics of Bahraini Listed Companies Have an Effect on the Level of Internet Financial Reporting?
- Aly, D., J. Simon, and K. Hussainey. 2010. Determinants of corporate internet reporting: evidence from Egypt. *Managerial Auditing Journal* 25 (2):182-202.
- Ariff, A. M., H. O. Bin-Ghanem, and H. A. Hashim. 2018 .Corporate ownership, internet penetration and Internet Financial reporting: evidence from the Gulf Cooperation Council countries. *Asian Journal of Business and Accounting* 11 (1):185-227.
- Bin-Ghanem, H., and A. M. Ariff. 2016. The effect of board of directors and audit committee effectiveness on internet financial reporting: Evidence from gulf co-operation council countries. *Journal of Accounting in Emerging Economies* 6 (4):429-448.
- Botti, L., S. Boubaker, A. Hamrouni, and B. Solonandrasana. 2014. Corporate governance efficiency and internet financial reporting quality. *Review of Accounting and Finance* 13 (1):43-64.
- Boubaker, S., F. Lakhal, and M. Nekhili. 2011. The determinants of web-based corporate reporting in France. *Managerial Auditing Journal* 27 (2): 126-155.
- Carcello, J. V., C. W. Hollingsworth, A. Klein, and T. L. Neal. 2006. Audit committee financial expertise, competing corporate governance mechanisms, and earnings management.
- Chang, J.-C., and H.-L. Sun. 2008. The relation between earning in formativeness, earnings management and corporate governance in the pre-and post-SOX periods. Paper read at 2008 AAA Mid-Atlantic Region Meeting.
- De Vlaminck, N., G. J. J. o. M. Sarens, and Governance. 2015. The relationship between audit committee characteristics and financial statement quality: evidence from Belgium. 19 (1):145-166.
- Desoky, A. M. 2009. Company characteristics as determinants of internet financial reporting in emerging markets: The case of Egypt. In

Accounting in Emerging Economies: Emerald Group Publishing Limited, 31-71.

- Dolinšek, T., P. Tominc, and A. Lutar Skerbinjek. 2014. The determinants of internet financial reporting in Slovenia. *Online Information Review* 38 (7):842-860.
- Elsayed, A. N. M. E. 2010. Key determinants of the voluntary adoption of corporate internet reporting and its consequence on firm value: evidence from Egypt.
- Farber, D. B. J. T. A. R. 2005. Restoring trust after fraud: Does corporate governance matter? 80 (2):539-561.
- Hanafi, S. R. B. M., M. A. B. Kasim, M. K. B .Ibrahim, D. R. J. I. J. o. B. Hancock, and Economics. 2009. Business Reporting on the Internet: Development of a Disclosure Quality Index. 8 (1).
- Hassan, M. K. 2015. Corporate governance, audit committee and the internet reporting of strategic information by UAE non-financial listed firms. *Accounting and Management Information Systems* 14 (3):508.
- Jackson, R., and P. Quotes. 2002. Environmental, social and sustainability reporting on the web: best practices. *Corporate Environmental Strategy* 9 (2):193-202.
- Jagolinzer, A. D., D. F. Larcker, and D. J. Taylor. 2011. Corporate governance and the information content of insider trades. *Journal of Accounting Research* 49 (5):1249-1274.
- Kelton, A. S., and Y.-w. Yang. 2008. The impact of corporate governance on Internet financial reporting. *Journal of accounting and Public Policy* 27 (1):62-87.
- Kusnadi, Y., K. S. Leong, T. Suwardy, and J. J. J. o. B. E. Wang. 2016. Audit committees and financial reporting quality in Singapore. 139 (1):197-214.
- Lymer, A. J. E. A. R .1999 .Internet and the future of reporting in Europe. 8 (2):289-301.

- Madi, H. K. 2012. Audit Committee Effectiveness and Voluntary Disclosure in Malaysia: PRE and Post Introduction of the Revisd Malaysian Code on Corporate Governance 2007, Universiti Utara Malaysia.
- Mardjono, A. J. M. A. J. 2005. A tale of corporate governance: lessons why firms fail. 20 (3):272-283.
- Mohd Saleh, N., T. Mohd Iskandar, and M. J. A. R. o. A. Mohid Rahmat. 2007. Audit committee characteristics and earnings management: Evidence from Malaysia. 15 (2):147-163.
- Mohsen Moradi, M. H., Ali Sohrabi,Ali Alizadeh. 2013. Investigate Relation between Available infrastructure of Internet Financial Reporting and Corporate Governance Structure. *INTERDISCIPLINARY JOURNAL OF CONTEMPORARY RESEARCH IN BUSINESS* VOL 5, NO 3.
- Nassir Zadeh, F., M. Salehi, and H. Shabestari. 2018. The relationship between corporate governance mechanisms and internet financial reporting in Iran. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*.
- Omran, M. A., and D. Ramdhony. 2016. Determinants of internet financial reporting in African markets: the case of Mauritius. *The Journal of Developing Areas* 50 (4):1-18.
- Parlakkaya, R., U. Kahraman, and H. Cetin. 2015. The Effects of the Corporate Governance on the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Turkish Companies. *World Academy of Science, Engineering and Technology, International Journal of Social, Behavioral, Educational,Economic,Business and Industrial Engineering* 9 (3).
- Puspitaningrum, D., and S. Atmini. 2012. Corporate governance mechanism and the level of internet financial reporting: Evidence from Indonesian companies. *Procedia Economics and Finance* 2:157-166.
- Rezaee, Z. J. R. i. a. R. 2004. Corporate governance role in financial reporting. 17:107-149.

- Samaha, K., K. Dahawy, A. Abdel-Meguid, and S. Abdallah. 2012. Propensity and comprehensiveness of corporate internet reporting in Egypt: do board composition and ownership structure matter? *International Journal of Accounting & Information Management* 20 (2):1-42-170.
- Sanad, Z. R., A. Al-Sartawi, and M. Musleh. 2016. Investigating the Relationship between Corporate Governance and Internet Financial Reporting (IFR): Evidence from Bahrain Bourse. *Jordan Journal of Business Administration* 12 (1).
- Sánchez, I.-M. G., L. R. Domínguez, and I. G. Alvarez. 2011. Corporate governance and strategic information on the internet: A study of Spanish listed companies. *Accounting, Auditing & Accountability Journal* 24 (4):471-501.
- Solomon, J. F., A. Solomon, S. D. Norton, and N. L. J. T. B. A. R. Joseph. 2000. A conceptual framework for corporate risk disclosure emerging from the agenda for corporate governance reform.32(4):447-478.
- Tao, N. B., M. J. J. o. C. A. Hutchinson, and Economics. 2013. Corporate governance and risk management: The role of risk management and compensation committees. 9 (1):83-99.
- Vafeas, N. J. C. a. r. 2005. Audit committees, boards, and the quality of reported earnings. 22 (4):1093-1122.
- Xiao, J. Z., H .Yang, and C. W. Chow. 2004. The determinants and characteristics of voluntary Internet-based disclosures by listed Chinese companies. *Journal of accounting and Public Policy* 23 (3):191-225.
- Yassin, M. M. 2017. The determinants of internet financial reporting in Jordan: financial versus corporate governance. *International Journal of Business Information Systems* 25 (4):526-556.